الجمعُ بين العوض والمعوّض منه بين النظامِ والاستعمال
-دراسة صوتية وصرفية -

Combining the replaced and Replacement between the systemic and the current

Dr. Gufran Hamad Shlaga **Dr. Shukran Hamad Shlaga**
gafran.shlaqa@qu.edu.iq shukran.shlaga@qe.edu.iq

الخلاصة

يتناول هذا البحث ظاهرة لغوية تتعلق بالقاعدة النظامية عدم جواز الجمع بين العوض والمعوض منه، والبحث تناول مصاديق تحقق فيها هذا الجمع ، وحاولنا الكشف عن التوجيه الصوتي والصرفي لهذه المصاديق ، فكان البحث على فقرات ،الأولى : قراءة في مفهوم الجمع ، والثانية الجمع بين العوض والمعوض منه في الصوامت ، والثالثة الجمع بين العوض والمعوض منه على مستوى الصوائت والصوامت.

Conclusion

This research deals with a linguistic phenomenon related to the systematic rule of the impermissibility of combining the compensation and the substitute from it, and the research dealt with attestations in which this combination was achieved, and we tried to uncover the phonological and morphological guidance for these certifications, so the search was on paragraphs, the first: reading in the concept of plural, and the second combining compensation and compensation It is in the silences, and the third is the combination of the compensation and the substitute from it at the level of the silences and silences .

الكلمات المفتاحية

العوض ، الجمع بين العوض والمعوض ، المعوض ، التعويض .

key words

Compensation, the combination of compensation and compensation, compensated, compensation.

المقدمة

الحمدُ لله على كل حال حمداً وافراً كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه، وأفضل الصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الأبرار.

ثمة استفزاز علميّ تمثله بعض المقولات المبثوثة في المدونة الصرفية شكَّلت (عدم الجمع بين العوض والمعوّض منه) بعدّتها المعرفية –قاعدة توجيهية–واحدة منها، ولاريب في أنّها تمثّل حرص الخطاب اللغويّ في الحفاظ على القواعد التوجيهية في سبيل النظام.

وربما نلفي جمعاً بين العوض والمعوّض منه قد تحقق في قسم من المصاديق، ومن هنا كان الشروع في رسم العنوان، إذ انتهى إلى ((الجمع بين العوض والمعوّض منه بين النظام والاستعمال))، فجعلت هذه المشكلة مدار البحث والنظر.

إنّ ما صدر من توجيه لهذا الجمع لا يمكن أن يغفل، أو يترك في الجزء المعرفي الموكول بالقبول والرضى، بقدر ما نقاربه من منظور لغوي معاصر، وأدوات نظر جادة، وتقديم قراءة أخرى له.

فكان مدار البحث في فقرات هي:

الأولى: –قراءة في مفهوم الجمع، اتخذت من الاشتغال في إجازة الجمع بين العوض والمعوّض منحًى لها، وفيها رؤيتان هما: التحقق في الأسماء، والضرورة الشعرية.

الثانية: –الجمع بين العوض والمعوّض منه في الصوامت، وضمت هذه الفقرة: –

أ–الجمع بين الواو والتاء (وِجْهَة).

ب–الجمع بين همزة الوصل والميم (ابْنُم).

ت–الجمع المتحقق في النسب، وهو على ضربين هما:

١–النسب إلى ما جذفت لامه.

٢–أن تكون الألف عوضاً من إحدى ياءي النسب.

ث–الجمع بين الواو والتاء في تصغير ما حذفت فاؤه.

ج–تثنية (فم).

الثالثة: –الجمع بين العوض والمعوّض منه على مستوى الصوائت والصوامت، وضمَّت: –

أ–تصغير المبهمات (الذي، والتي).

ب–الفعل (أَسْطَاعَ)

ثمَّ جاءت حصيلة هذه الدراسة وهي عبارة عن نتائج خلصت إليها.

ولا يخفى على القارىء أنَّ سمة الاشتغال على النصوص كانت استدراكاً، ونقداً، واستثماراً للفهم، ومحاولةً في إنتاج قراءة خاصة رائدها التشكيل الصوتي، والتحليل الصرفي.

لا سبيل لنا إلى إدعاء الكمال، ورجاحةِ التصور، والتحليل، واستقامة ما كُتِبَ، ونضوج الوعي اللغوي، فحسبنا سلامة القصد، وحسن النية.

والحمد لله ربّ العالمين

الباحثة
أ . د
شكران حمد شلاكة

الباحثة
أ. م. د
غفران حمد شلاكة

الأولى: قراءة في مفهوم الجمع:-

لا نودّ الخوض في أنَّ الجمع بين العوض والمعوّض منه محال[١]، أو أنّه ممتنع[٢] لأنَّ هذا الامر يُعدُّ أصلاً: ((والأصل أن لا يُجمع العِوضُ والمعوّضُ.))[٣] ومن أولى الخصائص التي يتصف بها التعويض[٤]

ولا جرم أنَّ هناك رؤى في إجازة هذا الجمع يمكن تقسيمها على الآتي: -

١-رؤية قوامها أن الجمع بين العوض والمعوَّض منه متحقق في الأسماء، قال اليزدي (ت بعد ٧٢٠هـ): ((اعلم أنّ الظاهر أنّها اسم؛ لأنّها بمعنى الجهة، والجهة اسم، وأنّ الجمع بين العوض والمعوّض في الأسماء واقع لا محيص عنه ...))[٥]

ثمة تصورات لإجازة هذا الجمع في الأسماء هي:

الأولى: قوة الاسم وشدّة تمكّنه، فلا يفوت من يطلع على كتب الأوائل هذا الحشد الكبير لهذه المقولات منها: ((... لأنّ الاسم أقوى من الفعل وأشدّ تمكّناً ...))[٦]، و ((... لأنّ الاسم أشدّ تمكّناً من الفعل ...))[٧]

والثانية: خفة الاسم: -استندت حيازة هذا الفهم إلى خفة الاسم الثلاثي لتنطلق منه إلى خفة الاسم بشكله العام: ((... لأنّ الاسم الثلاثي في غاية الخفة...))[٨]، وربط الرضي (ت٦٨٨هـ) أثر كراهة الانتقال من الأخف إلى الاثقل بخفة الثلاثي قال: ((... وإنّما سكنو العين كراهة الانتقال من الأخف أي الفتح إلى الأثقل منه أي الكسر في البناء المبني على الخفة أي بناء الثلاثي المجرد ...)) [٩]

بيد أنَّ مالا يمكن دفعه هو خفة الاسم، قال ابن عصفور (ت٦٦٩هـ): ((... لأنَّ الفعل أثقلُ من الاسم، بلا خلاف...))[١٠]

أغرت هذه الفكرة باصطناع حقيقة فحواها أن الاسم أحمل للثقل من غيره، قال ركن الدين (ت٧١٥هـ): ((... لأن الاسم أخفّ فكان أحمل للثقل...))[١١]، وقال الثمانيني: ((... لان الاسم على كل وجه أخفّ من الفعل فهو أحمل للثقل...))[١٢]

الثالثة: أصالة الاسم وفرعية الفعل: -

---

[1]() ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٣٩/٢.

[2]() ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ١١/١٠، وشرح الملوكي: ٣٨٥.

[3]() التبيين عن مذاهب النحويين: ٤٥١.

[4]() ينظر: التعويض في قضايا النحو: ٧٧.

[5]() شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ٨٢٧/٢.

[6]() كتاب سيبويه: ٥٢٣/٣.

[7]() التعليقة: ٢٨/٤.

[8]() الانصاف: ٣٥٩/١، مسألة (٤٩).

[9]() شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٤٢/١.

[10]() الممتع في التصريف: ٧٤٩/٢.

[11]() شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٨٢٣/٢.

[12]() شرح التصريف (الثمانيني): ٤٦٥.

استدلَّ السيرافي (ت٣٦٨هـ) على فرعية الفعل بأنَّه مشتقٌ من المصدر، والمصدر اسم، فيكون الاسم أصلاً للفعل قال: ((... ومعنى قوله إنَّ الأسماء هي الأولى، أنها مقدمة في الرتبة على الأفعال؛ لأنها أصل الأفعال.))[١٣]

وهذه التسويغات وإن بدت خارقة لقاعدة لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض منه، تكشف عن براغماتية التوجيه في الأحوال التي لا يكون هناك تساوق بين النظام والاستعمال.

ويبدو أنَّ الأقرب إلى الواقع اللغوي أنَّ خفة الاسم كانت الموجه لهذا الجمع .

فهل يعين ما مرّ على القول: إنَّ أقصاءً لأبنية الأفعال قد تحقق في هذا المنع؟ حتى نلفي صرفياً مثل اليزدي يقول: ((... وأنَّ الجمع بين العوض والمعوّض في الأسماء واقع لا محيص عنه...))

إنَّ هذا الحصر لا يشفع أحياناً في دفع تحققه في أبنية الأفعال نحو ما جاء في: اسْطَاع.

٢-رؤية قوامها أنَّ الجمع بين العوض والمعوض قد يتحقق في الضرورة الشعرية، قال ابن عصفور: ((وأما زيادة الكلمة، فمنها: الجمع بين العوض والمعوض منه، نحو قوله:

وما عليك أن تقولي كُلّما

سبحت أو هَلّلتِ يا اللهمَّ ما

فأدخل حرف النداء على اللهم ... والجمع بين العوض والمعوض منه لا يجوز إلا في ضرورة.))[١٤]

ونقل السيوطي (ت ٩١١هـ) عن أبي حيان (ت٧٤٥هـ) أنه يجوز الجمع بين العِوض والمعوّض لضرورة شعرية[١٥]

وهذه المقولات كانت تكأة لبعض المحدثين في وضع قواعد عامة، قال د. مصطفى شعبان: ((إذا كان لا يجوز الجمع بين النائب والمنوب عنه، فإنَّ الأمر نفسه ينطبق على العوض والمعوّض منه، إلا أنَّ هذين الأخيرين يمكن الجمع بينهما في الضرورة الشعرية النادرة.))[١٦]

إنَّ التخلي عن هذه الرؤية يتمثل بأمرين هما:

الأول: إنَّ تحقق الجمع بين العوض والمعوّض كان فسيحاً في أبنية مجردة عن السياق، زيادة على النظم الموزون.

الآخــر: إنَّ الترخص في الشعر يراعي صحة الوزن أكثر من غيره: ((أعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام...))[١٧]

---

[13]() شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ١٦٠/١.

[14]() ضرائر الشعر: ٥٦.

[15]() ينظر: الاشباه والنظائر: ٢١٦/١.

[16]() التعويض في قضايا النحو: ٥٤.

[17]() ضرائر الشعر: ١٣.

بقي شيءٌ في النفس فحواه: هل يعود المنع في الجمع بين العوض والمعوّض إلى البنية نفسها أو إلى قاعدة تصورية عقلية محضة؟

يبدو من النصوص التي مرّت أنها احتفت بالقاعدة النظامية أكثر من البنية، إذ لا وجود للثقل الصوتي والصرفي، يقف مانعاً أمام هذا الجمع في الاستعمال، ولا سيما في الأسماء إذْ وصفت بالخفة من جانبين هما خفة بنائه: ((هكذا يعترف البعض بأنَّ ثقل الفعل وخفة الاسم قد نتج عن شيوع استخدام الأسماء ... والملاحظ أنَّ معظمها يركز على شكل البناء ...))[١٨]، وخفة معنوية: ((فالخفيف من الكلمات ما قلّت مدلولاتُه ولوازمه، والثقيل ما كثر ذلك فيه، فخفة الاسم أنَّه يدلّ على مسمّى واحد، ولا يلزمه غيره في تحقّق معناه، كلفظة: رجل... ومعنى ثقل الفعل أنَّ مدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته الحدث والزمان ...))[١٩]

[18]() ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٥٠.

[19]() التبيين عن مذاهب النحويين: ١٤٥، وينظر: الاشباه والنظائر: ٦/٢، وظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٥٠.

الثانيـة: الجمع بين العوض والمعوّض منه في الصوامت: –

أكثر أنواع هذا الجمع جاءت على هذا الضرب في الصوامت ويمكن تقسيمه على الآتي: –

آ–الجمع بين الواو والتاء (وِجْهَة):

الناظر في المدوّنة الصرفية لا يعدم وجود مقولات للعلماء تفيد بحذف الواو من مصدر الفعل الثلاثي المثال بالواو، إذا كان مضارعه على (يَفْعِل) نحو: وَعَدَ –يَعِدُ – عِدةً. [٢٠]

وإنَّ التمام فيه من باب الجمع بين العوض والمعوّض منه، وخير دال على قوله قوله تعالى:﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾.[٢١]

قال سيبويه (ت١٨٠هـ): ((فأما فِعْلةٌ إذا كانت مصدراً فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها، لأن الكسر يستثقل في الواو، فاطرد ذلك في المصدر، وشبّه بالفعل ... وقد أتمّوا فقالوا: وِجهةٌ، في جهة. وإنما فعلوا ذلك بها مكسورة كما يفعل بها في الفعل وبعدها الكسرة ...))[٢٢]

وهذا النص يكشف عن الآتي: –

١–لا ريب من أنَّ المقصود بقوله: ((... وقد أتُّموا فقالوا: وجهةٌ ...)) أنّهم جمعوا بين العوض والمعوّض منه.

٢–قد يسمح ما مرّ بالقول: إنَّ الجمع بين العوض والمعوّض منه لا يقف عند حدود القاعدة، بل يمكن عدّه مظهراً من مظاهر المغايرة بين الاسم، والمصدر، قال سيبويه في هذا الموضوع: ((فإن بنيت اسماً من وعد على فِعْلةٍ: قلت وِعْدةٌ وإن بنيت مصدراً قلت عِدَةٌ.))[٢٣]

واحتفى أبو عثمان المازني (ت٢٤٩هـ) بالأصل، وإن كان فيه جمعٌ بين العوض والمعوّض منه، قال: ((... فإن قال قائل: قد قال تعالى:﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾فوِجْهَة ها هنا مقدرٌ، وقد جاءت على الأصل.))[٢٤]

ومن الغريب ما نقله ابن جني (ت٣٩٢هـ) عن أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) في رأي المازني، قال: ((قال لي أبو علي: الناس في "وجهة" على ضربين: فمنهم من يقول: إنها مصدر شذ، كما ذهب إليه أبو عثمان...))[٢٥]

لا شك ان أبا علي أراد أن الأصل ليس دائما قاراً على وضعه فقد يتعاوره التحولات يكون بقاء الأصل معه نادراً أو شاذاً.

---

[20]() ينظر: كتاب سيبويه: ٣٣٦/٤، والأصول: ٢٧٦/٣، وشرح المفصل (ابن يعيش): ١٢٠/١٠–١٢١، والاقليد: ٢٠٦٠/٤(إذ عدّها من المشاكلة).

[21]() البقرة: ١٤٨.

[22]() كتاب سيبويه: ٣٣٦/٤–٣٣٧.

[23]() نفسه: ٣٣٧/٤.

[24]() المنصف:٢٠٠/١.

[25]() نفسه: ٢٠٠/١.

وظلّ الطبرسي (ت٥٤٨هـ) محكوماً بالدائرة نفسها في التعليل–الشذوذ–قال: ((اختلف أهل العربية في وجهة: فبعضهم يذهب إلى أنَّه مصدر شذَّ عن القياس فجاء مصححاً، ومنهم من يقول: هو اسم ليس بمصدر جاء على أصله، وأنّه لو كان مصدراً جاء مصححاً للزم أن يجيء فعله أيضاً مصححاً...))[٢٦]

لا مندوحة أنَّ الشذوذ الوارد في مقولات العلماء لا يخرج عن الجمع بين العوض والمعوّض منه (النظام)، وورود الاستعمال به، ومن ثمَّ يعدُّ التعليل بالمشاكلة بين المصدر والفعل ليس هو التعليل الحاكم؛ لأنَّ هناك مصادر لم تشاكل أفعالها نحو: صام–صَوْماً، وأَوْصل–إيصالاً، وقاتل – قِيْتالاً، وجار – جَوْراً وغيرها.

وقال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): ((وفي الجملة إنه إعلالٌ اختصّ بـ (فِعْلَة) ولزمت تاء التأنيث كالعوض من المحذوف، وأمّا قوله تعالى:﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ ﴾فهو من الشاذ، كأنَّه خرج منبهةً على الأصل كـ (القَوَد، والحَوَكة)، ويحتملُ أن يكون المراد به الاسمَ لا المصدر، فلذلك صحَّ.))[٢٧]

والمتأمل فيما حملت عليه (وجْهَة) في التصحيح يجده على أضرب هي:

١–التنبيه على الأصل، وهذا يعني أنَّ الأصل تحقق فيه الجمع بين العوض والمعوّض منه.

٢–حملها على التصحيح الذي في (القَوَد) و (الحَوَكة) واللافت للنظر أنَّ هناك توصيفاً للتصحيح في (القَوَد) ونظائرها لا يمكن الركون إليه، قال ابن جني: ((...إلا أنّ سبب صحّته طريف، وذلك أنَّهم شبّهوا حركة العين التابعة بحرف اللين التابع لها فكأنَّ فَعَلًا فَعَال وكأنَّ فَعِلا فَعِيْل. فكما يصحّ نحو جواب، وهُيَام، وطَوِيل ... صحّ باب القَوَد والحوكة...))[٢٨] إذ كيف تكون الحركة التي هي سبب التحوّل سبباً للتصحيح[٢٩]؟

٣–أمارة على الأصل المغيَّر، قال ابن جني: ((وربما جاء شيء من ذلك على أصله صحيحا غير مُعلّ ليكون دليلا على الأصول المغيرة ...))[٣٠]

ولعلَّ في حملها على مراعاة الأصل أقرب إلى الواقع اللغوي في تصحيح الواو فيها.

وثمّة رأي نُسب إلى أبي علي الشلوبين (ت٦٤٥هـ) مفاده أنَّ (وِجْهَة) مصدر، وكان الحمل على المعنى حاضراً: ((... ورجّح الشلوبيني القول بأنَّه مصدر، قال: لأنَّ (وِجْهَة) و (جِهة) بمعنى واحد، ولا يمكن أن يقال في (جِهة): إنها اسم للمكان، إذ لا يبقى للحذف وجه.))[٣١]

وهذا النصّ يفصح عن أمرين هما:

الأول: أنّه ساوى بين التمام والحذف في شيئين هما: المبنى التقسيمي (كلاهما مصدر)، والمعنى، فلا مخالفة بين البنائين المشتقين من جذر لغوي واحد. وحقيقة المعنى فيهما واحدة.

---

[26]() مجمع البيان: ٤٥٨/٢، وينظر: المحرر الوجيز:٢٢٤/١.

[27]() شرح الملوكي في التصريف:٥٣٠–٥٣١.

[28]() الخصائص: ٥٤/٣.

[29]() ينظر: موانع الاعلال: ١٩٠.

[30]() سر صناعة الاعراب: ٣٠٨/٢.

[31]() توضيح المقاصد: ٥٨٨/٢–٥٨٩، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك: ٨٨٦/٣.

غير أنّ هناك من يرى أنَّ الفعل منه (تَوَجَّه، واْتّجه)، وليس (وجه)، قال أبو حيان: ((...فَعَلَى هَذَا يَكُونُ إِثْبَاتُ الْوَاوِ شَاذًّا، مُنَبِّهَةً عَلَى الْأَصْلِ الْمَتْرُوكِ فِي الْمَصَادِرِ. وَالَّذِي سَوَّغَ عِنْدِي إِقْرَارَ الْوَاوِ، وَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا، أَنَّهُ مَصْدَرٌ لَيْسَ بِجَارٍ عَلَى فِعْلِهِ، إِذْ لَا يُحْفَظُ وَجَهَ يَجِهُ، فَيَكُونُ الْمَصْدَرُ جِهَةً ...))[٣٢]

أراد أن المحفوظ في فعلها: تَوَجّه، واْتَّجه، ومصدرهما: تَوَجُّهاً، واْتّجاهاً.[٣٣] وهذا الرأي على لطافته، وسعة إدراكه لا يمكن عدّه السبب الوحيد في تفسير الجمع بين العوض والمعوّض منه، لأنَّ المصادر بابها السماع، وقد يكون للفعل أكثر من مصدر ودونك مصادر الفعل (غلب) مثلاً.

واجترح اليزدي تفسيراً قوامه الاحتمال الصرفي بين أن تكون مصدراً غير معلّ وبابه القلّة، ويحتمل أن تكون اسماً غير معل، والقياس فيه عدم وجوب الإعلال، قال: ((... وهذا النحو قليل في الورود، أو في الاستعمال.))[٣٤]، وهذا النصّ يحمل ما يفيد في إضاءة بعض ظلمات هذه التوجيهات، ومن ثمَّ سيكون الأخذ به أجدى.

وثمّة نصّ آخر لليزدي لا يمكن التضحية به هو: ((اعلم أنَّ الظاهر أنها اسم؛ لأنها بمعنى الجهة، والجهة اسم، وأنَّ الجمع بين العوض والمعوّض في الأسماء واقع لا محيص عنه، إلا أن يقال بالفرق بين الأسماء والمصادر بأن التاء في الأسماء للتعويض في المعلّ تشبيهاً لها بالمصادر وللتأنيث في غير المعلّ تشبيهاً لها بغيرها من الأسماء وفيه تكلف ما.))[٣٥]

ما نود أن نصل إليه ممّا تقدّم أنَّ الجمع بين العوض والمعوّض منه وانْ عُدّ من الممتنع يبقى جائزاً في الاستعمال: ((... واقع لا محيص عنه...)) ويتجلّى التكلف المذكور في النصّ أنَّ النظرة إلى العوض (التاء) لم تكن واحدة، فمرّة هي حرف عوض في المعلّ، وأخرى هي للتأنيث في غير المعلّ.

يتضح أنَّ ثمّة سعياً كبيراً بذله أصحاب القول بالفرق من أجل التوصل إلى تسويغ لهذا الجمع، بيد أنَّ ما اجترحوه من تصور شعر بتكلفه الأوائل.

لا مرية في ثقل التتابع (وِ)، قال عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ): ((... إنَّ الكسرة مع نفس الواو أثقل منها إذا كانت مجاورة له ...))[٣٦] وقال ابن يعيش: ((...والذي أوجبَ حذفَها ههنا أمران: أحدُهما: كونُ الواو مكسورة، والكسرةُ تُستثقل على الواو، والآخرُ: كون فعله معتلاً، نحو: "يَعِدُ"، و"يَزِنُ"، على ما ذكرتُ، والمصدرُ يعتلُّ باعتلال فعله ...))[٣٧]

---

[32]() البحر المحيط: ٥٩٩/١.

[33]() ينظر: الدر المصون: ٤٠٥/١.

[34]() شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ٨٢٧/٢.

[35]() نفسه: ٨٢٧/٢.

[36]() المقتصد في شرح التكملة: ١٣٥٤/٢.

[37]() شرح المفصل (ابن يعيش): ١٢٠/١٠-١٢١.

بيد أن ثقله أقل من ثقل التتابع المماثل (وُ)، قال الرضي: ((وإنما جاء القلب في المكسورة أيضاً–(وِ)–لأن الكسرة فيها ثقل أيضاً، وإن كان أقل من ثقل الضمة ...)) [٣٨]

وصرّح الطيب البكوش أنَّ ((التماثل أثقل من التنافر لأنَّ التنافر يمتاز عن التماثل بشيء من التنويع الموسيقي الناتج عن اختلاف الجروس الحركية ...))[٣٩] ، وقد رتّب درجات الثقل في المركبات الصوتية على النحو الآتي: ((يكون التماثل أثقل من التباعد عندما يحرّك نصف الحركة بغير الفتحة: | وُ | أثقل من | يُ |، و | يِ | أثقل من | وِ |.)) [٤٠]

نخلص من هذا إلى أنَّ تتابع (وِ) لا يمثل غاية الثقل–تعذر نطقه–، قال ابن جني: ((...وكذلك إذا بدأت بالضمة ثم جئت بعدها بالياء، فقد جئت بأمر غير المتوقع، لأنك لما جئت بالضمة توقّعت الواو، فإذا عدلت إلى الياء فقد ناقضت بآخر لفظك أوّله، إلا أنَّ ذلك وإن كان مستثقلاً فليس بمستحيل في الطاقة والطوع، كاستحالة مجيء الألف بعد الكسرة أو الضمة.))[٤١] فلا يعذرً صوتياً يقف وراء الحذف. ولعلّ من دواعي الإبقاء على هذه الكراهة (وِ) هو: لمح الأصل.

ب–الجمع بين همزة الوصل والميم (ٱبْنُم).

ترد همزة الوصل في الأسماء، ومن مصاديقها كلمة: ٱبْنُم، وثمّة رؤى للقدماء في حقيقة الميم يمكن تقسيمها على أضرب هي:

١–أنها زائدة: قال المبرد (٢٨٥هـ): ((وَمن ذَلِك ابنم وَإِنَّمَا هُوَ ابْن وَالْمِيم زَائِدَة فزادت فِي هَذَا الِاسْم المعتل ...))[٤٢]

وأيّد هذا الرأي الجاربردي (ت٧٤٥هـ)، إذ قال: ((والثالث ٱبنم بمعنى ٱبن والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في زُرْقم ... وليست بدلاً من لام الكلمة ...))[٤٣]

فالميم زائدة في (ٱبنم)؛ لأنها من (بَنَوَ)، كما زيدت في (زُرْقم)؛ لأنها من الزُرْقة.

٢–أنَّها بدلٌ من لام الكلمة (الواو):

قال الرضي: ((...وقولك: ابْنُم وامْرُؤٌ وايْمُن ليست بمحذوفة الأواخر، وميم ابْنِم بدل من اللام: أي الواو...)) [٤٤]

---

[38]() شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٥٦/٣.

[39]() التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ٥٩.

[40]() ينظر: نفسه: ١٨٨.

[41]() سر صناعة الاعراب: ٣٥/١.

[42]() المقتضب: ٩١/٢.

[43]() شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): ١٦٣/١–١٦٤، وينظر: توضيح المقاصد: ٤٩٧/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٦٨٣/٢.

[44]() شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢٥٢/٢.

يفهم من هذا النص أنَّ الواو ليست محذوفة، إنَّما لها وجود تقديري يتمثل في المبدل منها (الميم)، ومهما يكن من أمرٍ فالذي يعنينا هنا بيان الاعتراضات التي سجلت على هذا الرأي، ولعلَّ أول ما يلحظ فيها أنها لا تنفك عن العلّة النظامية التي مفادها عدم الجمع بين العوض والمعوّض منه، ويمكن تقسيمها على رؤيتين هما: –

الأولى: –عدم الجمع بين العوض والمعوّض منه:

عبّر ابن جني عن هذه الفكرة بقوله: ((ولو كانت الميم في "ابنم" بدلاً من اللام، لكانت اللام في حكم الثابت، وبطل جواز دخول همزة الوصل في أول "ابنم"؛ لأنَّ هذه الهمزة تعاقب اللام ولا تدخل من الأسماء إلا على المحذوفات ... ألا ترى أنك تقول في النسب إلى ابن: ابْنِيّ، فتقرّ الهمزة ما دامت اللام محذوفة، فإن رددت اللام حذفت الهمزة؛ لأنها لا تجتمع مع اللام ...))[٤٥]

فقوله: ((...فتقر الهمزة ما دامت اللام محذوفة ...)) يكشف أن تعويض همزة الوصل من اللام في (اُبْنُم) مشروط بحذف اللام نسياً، ووجود الميم المبدلة من اللام مع همزة الوصل يعني أنَّ في البنية جمعاً بين العوض والمعوّض منه.

وإبدال حرف لا يعني زواله بالمطلق، بل هو في حكم الموجود: ((وليست الميم بدلاً من لام الكلمة على حدّها في "فَمٍ"؛ لأنّها لو كانت بدلاً من اللام، لكانت في حكم اللام، وكانت اللامُ كالثابتة، وكان يَبْطل دخول همزة الوصل.))[٤٦]

ثمَّة فرق بين إبدال الميم من الواو في (فم) و (اُبْنُم)، أنَّه في الأول خشية إبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد، فابدلوا من الواو حرفاً صحيحاً لا تثقل عليه الحركات[٤٧]، وهذا الامر منتفٍ في (اُبْنُم) إذ لا يبقى الاسم من المتمكن على حرف واحد.

وقال الجاربردي: ((... وليست هي بدلاً من لام الكلمة كما في فم وإلا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج إلى همزة الوصل ...))[٤٨]

وصرّح الاشموني (ت٩٢٩هـ) بأنَّ الميم ليست عوضاً من المحذوف، قال: ((وليست عوضاً من المحذوف، وإلاّ لكان المحذوف في حكم الثابت ولم يحتج لهمزة الوصل.))[٤٩]

ولعلَّ في قولهم: ((ليست هي بدلاً هي...)) و ((ليست عوضاً ...)) إنَّ البدل أعمّ تصرفا من العوض فكل عوض هو بدل، وليس العكس.[٥٠]

---

[45]() المنصف: ١/٥٨–٥٩.

[46]() شرح المفصل (ابن يعيش): ٩/٢٥٦.

[47]() ينظر: نفسه: ١٠/٦٨.

[48]() شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): ١/١٦٣–١٦٤.

[49]() منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/٨١٦.

ويبدو أنّ الميم بدل من الواو وليست عوضاً لسببين هما:

الأول: إنَّ البدلَ أشبه بالمبدل منه من العوض[٥١]، فالواو والميم مخرجهما مما بين الشفتين، ويمتازان بالجهر، والانفتاح[٥٢]، وهما بين الشدّة والرخاوة[٥٣]، على حين يشترط في التعويض اختلاف طرفيه: ((يختلف طرفا التعويض عن طرفي البدل فيما بينهما من شبه...))[٥٤]

والآخر: علَّة موقعية: فالبدل يقع موقع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه هذه الموقعية قال ابن جني: ((... وإنَّما يقع البدل في موضع المبدل منه، والعِوض لا يلزم فيه ذلك...))[٥٥]

وهذا التوجيه ليس بالمطّرد، إذ يرى خالد الازهري (ت٩٥٠هـ) أنَّ هذه الشرط احتمالي لا ضروري، قال: ((... فإنّه قد يكون في غير مكان المعوَّض منه لتاء (عِدَة)ن وهمزة (ابن) ...))[٥٦]، وأيّد هذا الرأي د. مصطفى شعبان بقوله: ((... فقد يأتي العوض في غير موضع المعوّض منه، وقد يأتي في موضعه، نحو التاء المعوض بها من الياء في (أبتِ)، والتنوين المعوض به من الياء المحذوفة في (جوارٍ) ومثل ذلك كثير.))[٥٧]

الثــانية: امتناع الجمع بين العوض والمعوّض منه، ولا يمتنع الجمع بين العوضين.

النظام النحوي والصرفي يمنع الجمع بين العوض والمعوّض منه، وهذا المنع لا ينطبق على العوضين ، نُقلَ عن ابن النحاس (ت ٧٣٤هـ) أنّه قال: ((لا يكره الجمع بين العِوَضين، كما يكره الجمع بين العوض والمعوّض عنه.))[٥٨]

وثمّة تعليل ذكره الساكناني (ت٧٣٤هـ) مفاده أنّه إذا كانت الميم عوضاً من الواو لما كان هناك وجه لإثبات الهمزة، قال: ((قلت: قيل إنَّه لو كان بدلاً منه لما كان لإثبات الهمزة وجه؛ إذ يلزم منه الجمع بين العوض والمعوض. فيه نظر؛ لأنّه يلزم منه الجمع بين العوضين، لا بين العوض والمعوض، والممتنع هو الثاني، لا الأول.)) [٥٩]

وهذا النصّ يستلزم التعليق عليه من جهتين هما: الأولى: قوله: ((قيل إنَّه لو كان بدلاً منه ... إذ يلزم منه الجمع بين العوض والمعوض...)) هل يكون من باب استعمال البدل مرادفاً للعوض في الاصطلاح؟ إذ

---

[50]() ينظر الخصائص: ٢١٩.

[51]() ينظر: التعويض في قضايا النحو: ٤٩.

[52]() ينظر: كتاب سيبويه: ٤/٤٣٣-٤٣٤، ٤/٣٤٦.

[53]() ينظر المصطلح الصوتي: ١٢٨، ١٤٣، ١٥١.

[54]() التعويض في قضايا النحو: ٤٩.

[55]() الخصائص: ٢١٩.

[56]() شرح التصريح على التوضيح: ٦٨٩/٢، وينظر: التعويض في قضايا النحو: ٤٤.

[57]() التعويض في قضايا النحو: ٥٠.

[58]() الاشباه والنظائر في النحو: ٣٢٠/١، وينظر: التعويض في قضايا النحو: ٨٠.

[59]() الكافية في شرح الشافية: ١/ ٤٩٥-٤٩٦.

جاء ما هو عكس هذا: ((... وربّما اسْتعملوا العوض مرادفاً للبدل في الاصطلاح.))[٦٠] أو هو من باب التجوّز في العبارة.

ولله درّ ابن جني بقوله: ((اعلم أن كل واحد من ضربي التعاقب، وهما: البدل والعوض قد يقع في الاستعمال موضع صاحبيه، وربّما امتاز أحدهما بالموضع دون رَسِيله إلا أنَّ البدل أعمّ استعمالاً من العوض ... أو لا ترى إلى سعة البدل وضيق العِوض. وكذلك جميع ما استقريته تجد البدل فيه شائعاً، والعوض ضيقاً. فكلّ عوض بدل وليس كل بدل عِوضاً.))[٦١]

نخلص إلى أن استعمال مصطلح العوض مرادفاً للبدل: ((... ورُبّما استعملوا العوض مرادفاً للبدلِ في الاصطلاح.))[٦٢] لا يؤيده النظر اللغوي الدقيق فلا يمكن أن يدل الجزء على الكلّ.

والأخرى:- إنَّ العلّة الغائية من التعويض تكميل الكلمة من نقص لحقها، قال الزمخشري: ((معنى العوض أن يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيء، ليس في اخواتها ...))[٦٣]، وقال د. مصطفى شعبان: ((فما يحدث من حذف في بنية الكلمة لاحد حروفها يكون سبباً في زيادة عنصر من خارجها عليها؛ لسدّ هذا النقص وجبره.))[٦٤]، غير أنَّ هذا النقص قد بُولغَ في جبره، إذ المحذوف حرف واحد، والتعويض بحرفين هما: همزة الوصل، والميم، وهذا الامر لا يتساوق مع غرض آخر للتعويض هو الخفّة: ((... وإنَّما الغرض العدول عن أصل إلى ما هو أخفّ منه. والخفة تحصل بمخالفة الموضع.))[٦٥]، فالأصل (بَنَوَ) أخفّ من (ٱبْنُم)، زيادة على أنَّ هناك حرفين من خارج البنية-غريبان- في كلمة رباعية، فصار الغريب على البنية يعادل الأصلي، بيد أنَّ هذا التوصيف مخالف لما هو معروف في المدونة الصرفية من أنَّ لام (بَنَوَ) حذفت وعوّض عنها بهمزة الوصل: ((لأنَّ جميع الأسماء محذوفة اللام والمعوّض منها الألف لامها واو إلاّ الاست ...)) [٦٦]

وما يمكن أن يسجل على هذا الرأي من تكلف أننا لم نعهد في العربية التعويض عن حرف واحد بحرفين، كما لا يجوز أن يعوّض حرف من عدة حروف، قال ٱبن عصفور: ((... لا يجوز أن يعوض حرف من حرفين فأكثر، وأيضاً فإنّه لا نظير له في كلامهم.))[٦٧]

ولعلَّ ما تقدّم من مشكلات صاحبت هذا التوجيه يجعل التوجيه الأول-الجمع بين العوض والمعوّض منه-أرجح من غيره.

---

[60]() الاشباه والنظائر: ٢١٦/١.

[61]() نفسه: ٣٠٢/١.

[62]() نفسه: 1/ 303.

[63]() نفسه: ٣٠١/١.

[64]() التعويض في قضايا النحو: ٤٥.

[65]() الاشباه والنظائر: ٢٩٩/١.

[66]() ظاهرة التعويض في العربية: ٩٠.

[67]() شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ١٥٥/١.

ت-النسب: ويمكن تقسيمه على-:

-1النسب إلى ما حذفت لامه-:

من الجائز في النسب إلى ما حذفت لامه وعوّض منها بهمزة الوصل عدم ردّ المحذوف وترك همزة الوصل نحو: ٱبْنِيّ، وٱسْمِيّ، وثمّة جواز آخر قوامه حذف همزة الوصل، وردّ المحذوف نحو: بَنَوِيّ، وسَمَوِيّ.

قال سيبويه: ((هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين فإن شئت تركته في الإضافة على حاله قبل أن تضيف، وإن شئت حذفت الزوائد ورددت ما كان له في الأصل. وذلك: ابنٌ واسمٌ واستٌ ... فإذا تركته على حالة قلت: اسميٌّ واستيٌّ وابنيٌّ ... وحدثنا يونس: أن أبا عمرو كان يقوله. وإن شئت حذفت الزوائد التي في الاسم ورددته إلى أصله فقلت: سَمَوِيّ وبَنَوِيّ...))[٦٨]

وثمّة توصيف لهذا الأصل لا يخرج عن أن يكون محذوف اللام، وقد عوّض منها بهمزة الوصل، وان يكون متحرك الوسط[٦٩]، والمهم في هذا التوصيف أنَّ همزة الوصل عوض من المحذوف، وقد صرّح بهذا السيرافي بقوله: ((فهذه الأسماء جعلت زيادة الألف في أولها عوضا من المحذوف، فإذا أقررتها لم ترد شيئا؛ لأنَّ الذاهب عوضه باق وإذا حذفت الزوائد رددت ما كان ذاهبا.))[٧٠]

وقوله: ((...فإذا أقررتها لم ترد شيئا...)) يضمر شعوراً أنّه لا يجوّز الجمع بين العوض والمعوّض منه.

وقال عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ): ((اعلم أنَّ الهمزة في ابْن واسْم، قد عاقبت لام الفعل وصارت بمنزلة العوض منها، فإن حذفتها، رددت اللام ...))[٧١]، والحق أنها ليست بمنزلة العوض، بل هي عوض محضّ من المحذوف.

ولأن جوّز النحويون في النسب إلى (ٱبن) و (ٱسم) مراعاة اللفظ مرة، ومراعاة الأصل مرة أخرى، فلا مرية أنّه لا يجوز عندهم الجمع بين العوض والمعوّض منه، قال اليزدي: ((والثالث كٱبْن، تقول: ٱبْنِيّ بالتعويض، وبَنَوِيّ بالردّ بلا تعويض، إذْ لا يقال: ابْنَوِيّ، بالجمع بين العوض والمعوّض؛ لأنَّ وسطه متحرك أصلاً، والدليل عليه قولهم في الجمع: أَبْنَاء ...))[٧٢]

أراد أنّ الأصل في الجمع على (أَفْعال) أنْ يكون مفرده (فَعَل) محرّك العين، أي (بَنَوَ).

وهذا الكلام على بساطته، ونزوع النفس إليه، لا يمكن الركون إليه، فتحريك عين البنية (النون) في الأصل لا يمنع أن يكون النسب إليه على (ٱبْنَوِيّ)، اذ هي متحركة في الأصل، والنسب، وإذا مضينا قدماً لنصل

---

[68]() كتاب سيبويه: ٣٦١/٣، وينظر: المقتضب: ١٥٤/٣.

[69]() ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ١٧٩/١.

[70]() شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ١١٤/٤.

[71]() المقتصد في شرح التكملة: ٤٥٤/١.

[72]() شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ٣٨٨/١.

إلى الجاربردي نجده اكتفى في التعليل بمقولات النظام اللغوي، قال: ((... ولا يجوز أُبْنَوِيّ لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض ...))[٧٣]، أرادض الاّ يجمع بين همزة الوصل، والواو.

وبمثل هذا علل ابن هشام الانصاري (ت٧٦١هـ): ((... فان رددت اللام قلت: بَنَوِيّ وسَمَوِيّ، باسقاط الهمزة؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه.))[٧٤]

وصرّح نقره كار (ت ٨٠٠هـ) بعدم جواز الجمع بين العوض والمعوّض منه في (أُبْنَوِيّ): ((... ولا يجوز أُبْنَوِيّ لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوّض ...)) [٧٥]

وقال زكريا الانصاري (ت٩٢٦هـ) ((... والثالث نحو (أُبْنِيّ وبَنَوِيّ) في أُبن فيجوز الرد مع حذف الهمزة وعدمه مع إثباتها فلا يلزم إخلال للتعويض ولا يجوز أُبْنَوِيّ لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوّض...))[٧٦]

ويبدو أنّه أراد بقوله: ((... فلا يلزم إخلال للتعويض ...)) أنَّ الغرض من التعويض هو جبر الكلمة، وتكميلها[٧٧]، غير أنَّ أبا البقاء العكبري لم يؤيّد هذا الرأي قال معلقاً على: ((العوض تكميل الكلمة)) : ((ليس كذلك، وإنّما الغرض العدول عن أصلٍ إلى ما هو أخفُّ منه، والخفة تحصل بمخالفة الموضع ...))[٧٨]

وردّ د. مصطفى شعبان هذا الرأي بقوله: ((... والحقّ أنَّ الاستعمال اللغوي لا يؤيد ما ذهب إليه أبو البقاء إلا في حالات قليلة، فالغرض الحقيقي من التعويض الذي يشهد له الواقع اللغوي هو سدّ ما نقص من بنية الكلمة، أو التركيب على السواء))[٧٩]

بيد أن ما يستدعي النظر أنَّ النطق بـ(أُبْنَوِيّ) ليس بالمعتذرِ، ولا بالمتعسر، طالما أمكن في الطوع، والقدرة الأدائية النطق به.

ويمكن أن نجترح توصيفاً آخر لهذا الجمع هو أنَّ هذا النوع من التعويض جائز، وأمارة ذلك أنَّه جاز فيه (بَنَوِيّ) –بلا تعويض–، زيادة على أنَّ هذا الضرب من التعويض يكثر في حروف المباني: ((يشيع هذا القسم من التعويض–التعويض الجائز–في بنية الكلمة، ويقلّ في التركيب، حيث نرى في كثير من المواضع أنَّه قد يحذف حرف من بنية الكلمة، ويعوض منه غيره، ويجوز في الموضع نفسه عدم التعويض ...))[٨٠]

٢–أن تكون الألف عوضاً من إحدى ياءي النسب– :

---

[73]() شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): ١/١٢٠.

[74]() أوضح المسالك: ٤/٣٠٤، وينظر: شرح التصريح: ٢/٦٠٥.

[75]() شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار): ٢/٨٠.

[76]() المناهج الكافية: ٢/٨٠.

[77]() ينظر: مسائل خلافية في النحو: ٥٧، والتعويض في قضايا النحو: ٧٦.

[78]() مسائل خلافية في النحو: ٥٧.

[79]() التعويض في قضايا النحو:٧٦.

[80]() نفسه: ٥٨.

وردت في العربية ألفاظٌ كانت الألف فيها عوضاً من إحدى ياءي النسب، قال سيبويه: ((ومما جاء محدوداً عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين ياءي الإضافة قولك في الشَّأم: شآم، وفي تِهامة: تَهامٍ، ومن كسر التاء قال: تِهاميٌّ، وفي اليمن يَمانٍ. وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عوضاً من ذهاب إحدى الياءين، وكأنَّ الذين حذفوا الياء من ثقيفٍ وأشباهه جعلوا الياءين عوضاً منها... ومنهم من يقول: تهامِيٌّ ويَمانِيٌّ وشآميٌّ، فهذا كبحراني وأشباهه مما غُيَّر بناؤه في الإضافة. وإن شئت قلت: يَمنِيٌّ.))[٨١]

ثمّة أشياء في هذا النصّ يمكن أن يوقف عندها هي: الأول:- أنَّ الألف في الالفاظ الثلاثة عوض عن إحدى الياءين، وهي مغيرة البناء عنده: ((ومما جاء محدوداً عن بنائه ...)).

الثاني:- حمل شَآمي، ونظائرها على (بحرانِيّ) بابه زيادة الحروف عند النسب، قال د. حسين عباس الرفايعة: ((من اساليب العرب في النسب أنهم يقحمون حرفاً أو حرفين في بنية الكلمة على غير قياس ... ومما يحمل على الشذوذ في باب النسب ما جاء مزيداً بالألف والنون نحو: قولهم: بحرانِيّ...))[٨٢]، وهذا يغري بأنّ قوله: ((... فهذا كبحرانيّ وأشباهه مما غيَّر بناؤه في الإضافة...)) فيه عموم يحتاج إلى تفصيل؛ لأنَّ في (بحرانِيّ) زيادة، وفي (شآمِيّ) جمعاً بين العوض والمعوّض منه، وإنْ كان الجامع لهما التغيير بمفهومه المطلق.

الثالث: -ورود الاستعمال بـ(شآمِيّ) جمعاً بين العوض والمعوّض منه لقوله: ((ومنهم يقول: تهامِيّ ويمانِيّ، وشآمِيّ)...)).

ووجّه المبرد النسب الذي على (شَآمِيّ) و (يَمَانِيّ)، و (تهآمِيّ) كأنَّه نُسِبَ إلى (شآمٍ) و (يَمَآنٍ) و (تهآمٍ) بحذف إحدى ياءي النسب والتعويض منها بالألف، قال: ((ومن قال: يمآنِيّ فهو كالنسب إلى منسوب، وليس بالوجه.))[٨٣]

من الواضح أنَّ ثمّة تكلّفاً في التوجيه الذي اجترحه المبرد قوامه أنَّه نُسِبَ إلى الكلمة مرتين : الأولى: (شَآمٍ) بالحذف والتعويض، والأخرى: (شآمِيّ) بالجمع بين العوض والمعوض منه.

ونخال أنَّ ما دفع المبرد إلى هذا التوجيه خشية الوقوع في القول بالجمع بين العوض والمعوّض فلجأ إلى القول بالنسب مرتين إلى الكلمة.

ذكر السيرافي صورتين من النسب، قال: ((وأما قولهم شام ويمان وتهام، فالأصل فيه شامِي وتَهْمِيّ ويمني، ثم أسقطوا إحدى ياءي النسبة وعوضوا مكانها ألفا قبل آخر المنسوب إليه ... قال: ((ومن العرب من يقول: " تهاميّ ويماني وشاميّ ")) فأما تِهامِيّ فهو منسوب إلى تهامة المعروفة وأما يماني وشامي فهو منسوب إلى المنسوب المخفف كأنهم لما قالوا شام ويَمَان صار ذلك اسما لكل مكان نسب إلى الشام واليمن ...))[٨٤]

---

[81]() كتاب سيبويه:٣/٣٣٨.

[82]() ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: ٢٥٦-٢٥٨.

[83]() المقتضب: ٣/١٤٥.

[84]() شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٤/٩٦-٩٧.

ولم يخرج عن هذا التوصيف الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، قال: ((وأمّا قولهم: شآمٍ ويمآنٍ وتهامٍ فالأصل فيه يَمَنِيّ وشَأْمِيّ، ثمّ اسقطوا إحدى ياءَي النسبة وعوَّضوا مكانها ألفاً قبل آخر المنسوب إليه، وأمّا تَهام فاسم البقعة المعروفة تِهامة والنسبة إليها تِهامِيّ ... فَبَنى الاسم على تَهَم أو تَهْم ثمَّ يُنسبُ إليه كما يُنسبُ إلى يَمَن وشآم. ومن العرب من يقول: تَهامِيٌّ وشآمِيٌّ ويَمَانِيّ، فَتَهامِيٌّ على القياس، وأمّا يَمَانِيّ وشَامِيّ فمنسوب إلى المنسوب المخفَّف ...))[٨٥]

إنَّ ما تقدّم من طرح يبين الآتي:

١-أنّهم فرّقوا في النسب بين تِهام من جهة، ويمان وشام من جهة أخرى، ففي: تَهامِي الفتحة عوّض من إحدى ياءي النسب، وفي: يمانٍ وشام الألف عوض من إحدى ياءي النسب، والحقّ أنَّ الألف عوض من إحدى ياءي النسب في هذه الكلمات جميعها: ((... وزعم الخليل أنَّهم ألحقوا هذه الالفات عِوَضاً من ذهاب إحدى الياءين...))[٨٦]، وهذا ما دفع د. عبد الفتاح أحمد الحموز إلى القول: ((ويتراءى لي أنَّ الخليل بن أحمد يَعُدُّ الألف في (تَهام) عِوَضاً أيضاً من إحدى ياءي النسب ...))[٨٧]

٢-يكشف القول الإجرائي: إنَّ الألف عوض من إحدى ياءي النسب المحذوفة، لا يبتعد كثيراً عن الجمع بين العوض والمعوض منه؛ لأنَّ جنس الحرف المحذوف والمعوّض منه موجود -الياء الثانية-، ومما يعضد هذا قول ابن مالك (ت٦٧١هـ): ((ومن العرب من يقول (يمانِيّ) و (شآمِيّ)، كأنّه جمع بين العِوض والمعوّض منه. والأجود أن يكون قائل هذا نسب إلى المنسوب ...))[٨٨]

٣-إنَّ القول بحذف إحدى ياءي النسب، لا تنزع النفس إليه لأمرين هما: الأول: أنَّ ياء النسب شُدّدت لأسباب عدة منها عدم إلتباسها بياء المتكلم: ((اعْلَم أَنَّك إِذا نسبت رجلا إِلَى حيّ أَو بلدٍ أَو غير ذَلِك -ألحقت الاسْم الذي نسبته إِلَيْهِ يَاء شَدِيدَة؛ وَلم تخففها لِئَلَّا يلتبس بياء الْإِضَافَة الَّتِي هى اسْم الْمُتَكَلّم ...))[٨٩]

والآخر: إن بين النسبة والإضافة وشيجة، إلا أنَّ النسب أبلغ منها، فشدّدوا الياء ليدلوا على هذا المعنى، قال اليزدي: ((... وشدّدت الياءُ، أعني كررت، ليكون ذلك مقوّياً للمطلوب، وهو النسبة))[٩٠] فحذف إحداهما يؤدي إلى فوت الغرض.

٤-إنَّ النسب إلى المنسوب يفضي إلى اجتماع ثلاث ياءات هكذا: شآمِي + يّ، ولئن كره العرب توالي ياءين، إنهم لاجتماع ثلاث أو أربع ياءات أكره؛ لأن مجرد التوالي مكروه: ((فالياءات قد يُكرهنَ إذا ضوعِفْنَ واجتمعنَ، كما يكره التضعيف من غير المعتل نحو تظنَّيْت ...)) [٩١]

---

[85]() النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٨٨٦/٢-٨٨٧.

[86]() كتاب سيبويه: ٣٣٧/٣.

[87]() ظاهرة التعويض في العربية: ٩٥.

[88]() شرح الكافية الشافية: ١٩٦٠/٤.

[89]() المقتضب: ١٣٣/٣.

[90]() شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ٣٤٥/١، وينظر: الكراهة اللغوية عند الرضي: ٢٠٨.

[91]() كتاب سيبويه: ٤١٦/٤-٤١٧.

قال السيرافي: ((وإذا كانوا يكرهون اجتماع ثلاثة أحرف سوى الواو والياء فهم للياء أشد استثقالا.))[٩٢]

وصرح الرضي أنَّ في (شَآمِيّ) و (يَمَآنِيّ) جمعاً بين العوض والمعوّض، قال: ((ويجوز أن يكون يَمَانيّ وشآميّ جمعاً بين العوض والمعوض منه، وأَن يكون الألف في يمانِي للإشباع كما في قوله:

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ

وشآمِيّ محمول عليه ...))[٩٣]

بيد أنَّ ما يستدعي النظر في هذا النصّ قوله: ((... وإن يكون الآلف في يمانِيّ للإشباع ... وشامِيّ محمول عليه)) أنَّه لا معنى للتعويض بالألف، وثمَّ لا جمع بين العوض والمعوّض.

والحقّ أنَّ القول بالجمع بين العوض والمعوّض منه أيسر حالاً من القول بالنسب إلى الكلمة مرتين.

ويرى المرادي أنَّ الجمع بين العوض والمعوّض منه من الشاذّ ولا يجيء إلا في الشعر، قال: ((قالوا: يَمَانِيّ وشآمِيّ، فجمعوا بين العوض والمعوّض، فذلك شاذٌّ ولا يجيء إلا في الشعر.))[٩٤]

وقال الصبّان: ((... وسمع شذوذاً شآمِيّ ويمانِيّ بتشديد الياء جمعاً بين العوض والمعوّض ...))[٩٥]

أياً كانت هذه التسويغات فانَّه لا يدفع ورود (شآمِيّ)، و (يمآنِيّ)، و (تَهَامِيّ) في الاستعمال: ((ومن العرب من يقول: (يَمَانِيّ)، و (شآمِيّ) كأنّه جمع بين العِوَض والمعَوّض منه.))[٩٦]

ويظهر من خلال العرض أنَّ هناك صورتين في النسب منحتا سمة الشذوذ هما: الأولى: حذف إحدى الياءين والتعويض منها بالألف[٩٧]، والأخرى: بالألف من غير حذف وفيها جمع بين العوض والمعوّض منه[٩٨]، غير أنَّ قصر الصورة الثانية على الشعر فيه نظر ((... فذلك شاذٌ ولا يجيء إلا في الشعر.))[٩٩]؛ ((... لا يجتمعان إلا شذوذاً في الشعر...)) [١٠٠]لأنَّ الشذوذ لا يقتصر على الشعر فقط.

ولعل تغليب القاعدة يقف وراء قولهم بشذوذها مرّة، وأخرى في تحديد المستوى الكلامي لورود هذا الشذوذ.

ث–الجمع بين الواو والتاء في تصغير ما حذفت فاؤه: –

---

[92]() شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٣٥٦/٥.

[93]() شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٨٣/٢، والبيت في ديوان عنترة: ١٦٦، وروايته:

يَنْبَاعُ مِن ذِفْرى غضوبٍ مُرّةٍ–زيّافةٍ مثل الفَنيقِ المُقْرِمِ.

[94]() شرح تسهيل الفوائد (المرادي) ٧٦٤/٢.

[95]() حاشية الصبّان: ٢٨٥/٤.

[96]() شرح الكافية الشافية: ١٩٦٠/٤.

[97]() ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: ٢٦٦–٢٦٧.

[98]() ينظر: ظاهرة التعويض في العربية: ٩٤.

[99]() شرح تسهيل الفوائد (المرادي): ٧٦٤/٢.

[100]() همع الهوامع: ١٧٥/٦.

اتفقت مقولات الأوائل على ردّ المحذوف فيما ذهبت فاؤه عند التصغير، قال سيبويه: ((هذا باب ماذهبت منه الفاء نحو عدةٍ وزنةٍ، لأنَّهما من وَعَدتُ ووَزَنتُ، فإنَّما ذهبت الواو وهي فاء فَعَلتُ، فإذا حقّرت قلت: وَزَيْنَةٌ وَوَعَيْدةٌ، وكذلك شيةٌ تقول: وَشَيّةٌ لأنَّها من وشيت وإن شئت قلت: أُعَيْدةٌ وأُزَيْنةٌ وأشيّةٌ، لأنَّ كلَّ واو تكون مضمومة يجوز لك همزها.))[١٠١]

وقال ابن السراج (ت٣١٦هـ): ((الأولُ: ما ذهبتْ فاؤهُ من بناتِ الحرفينِ: مِنْ حقِّ هَذا البابِ أَن تردَّ الاسم فيه إلى أَصلهِ حتَى يصيرَ على مثالِ فُعَيلٍ نحو: عِدةٍ وَزِنة، تقولُ: وُعَيدةٌ وَوُزَينةٌ ووُشَيةٌ. ويجوز أُعَيدةٌ وأُشَيةٌ ...))[١٠٢]

ولم يبتعد عن هذا الرأي السيرافي إذ قال: ((اعلم أن كل اسم كان على حرفين فحقرته رددته إلى أصله.وأصله ثلاثة فردّ الحرف الذاهب إليه أين كان، فإن كان الذاهب من أوله رددته كقولك في (عدة) و (زنة) و (شية) وما أشبه ذلك (وُعَيْدة) و (وُزَيْنة) و (وُشَيّة) ويجوز أن تقلب الواو همزة فتقول: (أُشَيّة)؛ لأنها مضمومة ...))[١٠٣]

ولا شك أن علّة الجمع بين العوض والمعوّض منه في: وُعَيْدَة ونظائرها لا تخرج عن مراعاة بناء التصغير (فُعَيْل)، وعدم معاملة الحرف المعوّض معاملة الأصلي، قال سيبويه: ((...فلو لم تردده لخرج عن مثال التحقير، وصار على أقل من مثال فعيلٍ.))[١٠٤]، وسوغ ابن يعيش ردّ المحذوف بأنَّ ياء التصغير يجب أن تكون ثالثة ساكنة بعدها حرف إعراب؛ لأنَّ وقوعها طرفاً يفضي إلى تحركها وتحرك ما قلبها: ((لا يجوز أن يصغر اسم على أقل من ثلاثة أحرف؛ لأنّ أدنى أبنية التصغير "فُعَيْلٌ"، وذلك لا يكون إلا من بنات الثلاثة؛ لأن ياء التصغير تقع ثالثة ساكنة، وأدنى ما يقع بعدها حرفٌ يكون حرفَ الإعراب، نحوَ: "رُجَيْلٍ"، و"جُمَيْل". ولو صُغر ما هو على حرفَين، لوقعت ياءُ التصغير ثالثة طرفًا، فكان يلزم تحريكها بحركات الإعراب، وهي لا تكون إلَّا ساكنة ... وكان يؤدّي ذلك إلى قلب ياء التصغير ألفًا ...))[١٠٥]

وهذا الكلام لا تنزع النفس إليه؛ لأنَّ ياء التصغير يمكن أن تقع ثالثة ساكنة، وليست طرفاً، مع عدم ردّ المحذوف نحو: عُدَيْة، لإمكان صياغة فُعَيْل من (عِدة).

قدّم الرضي تصورين لهذا الضرب من التصغير، يمكن تقسيمه على الآتي: –

الأول: –تصورٌ قائم على عدم جواز الجمع بين العوض والمعوّض منه، وأنَّ البنية حملت في تصغيرها على تصغير الاسم المركب، قال: ((... وتقول في تصغير عدة: وُعَيْدَة وهذه التاء وإن كانت كالعوض من الفاء ولذلك لا يتجامعان نحو وَصْلة وَ وَعْدَة، لكنه لم يتم بنية تصغير الثلاثي – أي فُعَيْل – ؛ لأن أصلها أن تكون

---

[101]() كتاب سيبويه: ٤٤٩/٣–٤٥٠.

[102]() الأصول في النحو: ٥٤/٣.

[103]() شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ١٩٢/٤.

[104]() كتاب سيبويه: ٤٤٩/٤.

[105]() شرح المفصل (ابن يعيش): ٢١١/٥، وينظر: الايضاح في شرح المفصل: ٥٣٧/١.

كلمة مضمومة إلى كلمة، فلهذا فتح ما قبلها كما فتح في نحو بَعْلَبَك، فالتاء مثل كرب في معدي كرب، من حيث إنّه يدور إعراب المركب عليه، ومن حيث انفتاح ما قبلها...))[١٠٦]

يفهم من هذا النص أنّ التاء عوملت معاملة كلمة منفصلة ضمّت إلى كلمة أخرى، فصغّرت الكلمة الأولى على حدّها: وُعَيْد، ثمَّ ضمّت إليها التاء فصارت: وُعَيْدَة، ولكن هذا لا يتساوق مع قوله: ((... وإن كانت كالعوض من الفاء ...)) زيادة على أنَّ العوض يحكم له بحكم المعوّض منه قال ابن عصفور: ((... لأنَّ العوض يجري مجرى المعوّض منه ...))[١٠٧] وقال د. مصطفى شعبان: ((... لأنَّ العوض يحكم له بحكم المعوّض.))[١٠٨]

الآخر: أن تكون التاء قائمة مقام اللام من البنية قال: ((... وأما إذا قامت التاء مقام اللام وصارت عوضاً منه كما في أُخت وبنت فإنها تخرج عمّا هو حدّها من فتح ما قبلها، بل تسكن ويوقف عليها تاء، ولا يعتد بمثل هذه أيضاً في البنية...))[١٠٩]

لا جرم أن نوساً قد تخلّق في هذين التصورين إذ عُدّت –التاء–عوضاً من الفاء مرة، وعوضاً من اللام تارة أخرى، زيادة على أنَّ قيام التاء مقام اللام في (وعد) ما لا يمكن تصوره؛ لأنّها تكون على (وعة)؛ وفيه بُعد عن الأصل.

وحملها على (أُخت، وبِنْت)، ليس بالمرضي من جهتين هما:– الأولى:– إنَّ التاء في (أُخت، وبِنْت) ليست عوضاً من لام الكلمة –الواو– بل هي بدلٌ منها، قال ابن جني: ((فأمّا بنت وأخت فالتاء عندنا بدل من لام الفعل، وليست عوضاً.))[١١٠]، والأخرى: إنّ الحذف في (عدة) قياسي، وليس كذلك في (أخت، وبِنْت)، قال النظام (ت٨٢٧هـ): ((والمحذوف في –عدة– قياسي، والبواقي على غير القياس)) [١١١]

واطّرد التعليل للجمع بين العوض والمعوّض منه بالتمكن من الإتيان بأقلّ الأبنية في التصغير –فُعَيْل– وعدم عدّ التاء من حروف الكلمة قال نقره كار: ((... (وُعَيْدة) بردّ الواو لأجل بناء التصغير وإنّما لم يعتبروا تاء التأنيث في بناء التصغير حتى لا يحتاج إلى ردّ الواو ...))[١١٢]، وقوله: ((... حتى لا يحتاج إلى ردّ الواو...)) فيه نظر؛ لأنها لو لم ترد وقعت ياء التصغير ثانية (عيْدة)، ونحسب أنّه لو قال: حتى يحتاج إلى ردّ الواو لكان على طريق مستقيمة.

ولله در ٱبن جماعة (ت ٨١٩هـ) في تعليله: ((... قلت لم يعتد بهذه التاء فانهم لم يجعلوه عوضاً لتصير كالجزء، ولهذا أجروا عليه أحكام التاء المتمحض للتأنيث من عدم كتابها طويلة ويقفون عليها بالهاء ولم يسكنوا

---

[106]() شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢١٨/١.

[107]() شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): ٥٤٣/١.

[108]() التعويض في قضايا النحو: ٨١.

[109]() شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢١٨/١.

[110]() الخصائص: ٥٠٢.

[111]() شرح شافية ابن الحاجب (النظام): ٩٢.

[112]() شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار): ٥٤/٢.

ما قبلها بخلاف التاء في أخت فإنهم جعلوه عوضاً عن المحذوف ... وحاصله أن التاء في عدة بعد الحذف محض للتأنيث كما كان قبل الحذف والتاء في أخت بعد الحذف لم يكن لمحض التأنيث، بل يصير كالجزء، وإذا كان كذلك لم يعتدوا بالتاء في عدة لأنّه زائد قطعاً...))[١١٣]

وقوله: ((... فانّهم لم يجعلوه عوضاً لتصير كالجزء ...)) يكشف عن أمرين هما: الأول: عدم عدّها عوضاً حتى لا يجمع بين العوض والمعوّض منه، والأخر: انَّ التعويض لا يعدُّ من حروف البنية الاصلية –أنَّه اجنبي–: ((... فما يحدث من حذف في بنية الكلمة لأحد حروفها يكون سبباً في زيادة عنصر من خارجها عليها ...))[١١٤] وهذه النظرة سوّغت تصغيرها على (وُعَيْدة). ويمكن أن ننظر إلى هذه التاء في (وُعَيْدة) من جهتين هما: نظرة صرفية: ترى أنَّ التاء في الأصل (عدة) جاءت عوضاً من المحذوف، وهي لا شك أنَّها زائدة ليست من الحروف الأصول، وعند إجراء التصغير عليها، نُظرَ إلى الحروف الأصول، فكان بردّ المحذوف حتى يناسب صيغة (فُعَيْل)، ونظرة معنوية لا تخرج عن دلالتها على التأنيث بأدلّة كان منها: رسمها، وحركة ما قبلها، والتحول الذي يصيبها عند الوقف.

ويبدو أنّ في تصغيرها على (وُعَيْدَة) قد روعيت الصيغة أكثر من الجمع بين العوض والمعوّض منه.

وثمّة توصيف آخر ورد عند اليزدي مفاده إنّ العوضيّة قد زالت بالرّد إلى الأصل، جرياً على عدم الجواز في الجمع بين العوض والمعوّض منه[١١٥]

وهذا ايسر توصيفاً مما ذهب إليه الآخرون إنَّ ما يستدعي النظر أنَّ التاء في (عدة) نُظرَ إليها على أنَّها مقدَّرة الانفصال[١١٦] وقد منحتها هذه النظرة سمة القبول: وُعَيْدَة، ولم يلتفت إلى غرضها الصرفي.

وأياً كانت هذه التسويغات التي ذكرت فهي تمثل جمعاً بين العوض والمعوّض منه قد تحقق، وقد وصف هذا التحقق بأنّه لا محيص منه: ((أنَّ الجمع بين العوض والمعوّض في الأسماء واقع لا محيص عنه ...))[١١٧]

ج–تثنية (فم):–

لم تحفل المدونة الصرفية بتوجيه واحد في تثنية (فم) على (فَمَوَان)، و(فَمَوَيهما) في قول الفرزدق:

هما تَفَلا في فِيَّ من فَمَوَيْهِمَا
على النَّابح العاوِيّ أشَدُّ رِجامِ[١١٨]

---

[113]() حاشية ابن جماعة: ٨١/١.

[114]() التعويض في قضايا النحو: ٤٥.

[115]() ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ١٣١/١.

[116]() ينظر: الكافية في شرح الشافية: ٢٤٦/١–٢٤٧.

[117]() شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ٨٢٧/٢.

[118]() ديوان الفرزدق: ٤٠٩/٢.

وسيكون الاحتفاء بنصوص التوجيه عامة، لمناقشتها، والأخذ بأقربها إلى الواقع اللغوي، ويمكن تقسيم التوجيهات على الآتي:

الأول:- الحمل على الضرورة الشعرية، قال السيرافي: ((فإن قال قائل: ولم رد الشاعر الواو في التثنية، والميم بدل منها، وإنّما يردّ ما ذهب والواو كأنها موجودة في الكلمة لوجود بدلها. قيل له لا ينكر في الضرورة مثل ذلك؛ لأنه ربما زيد على الكلمة حرف من لفظ ما هو موجود فيه كقولهم: قُطُنّ، وخُبُنّ [119]فكيف من لفظ ما قد غيّر.))[120]

وحملها أبو علي الفارسي على الضرورة المطلقة، قال: ((... ثمَّ أتى بالواو التي هي عين، والميم عوض منه، فجمع بين البدل والمبدل منه للضرورة؛ لأنا قد وجدنا هذا الجمع في مذاهبهم، قال الشاعر:

إنـّـي إذا مـــا حَـــدَثٌ ألمّـــا

دعـــــوتُ يا اللِّهُمَّ يا اللَّهُـــــمَّـــا

فجمع بين حرف التنبيه وبين الميمين اللّتين هما عوض منه للضرورة ...))[121]

ولم يبتعد الأعلم الشنتمري عمّا ذكره السيرافي إذ قال: ((فإن قال قائل: لمَ رَدَّ الشاعر الواو في التثنية والميم بدلٌ منها؟ قيل: لا ينكر في الضرورة مثل ذلك، لأنّه ربَّما زيد على الكلمة حرف من لفظ ما هو موجود فيها كقولهم: قطُنٌّ وجُبُنٌّ، فكيف من لفظ ما قد غُيّرَ ...))[122]

وهذه النصوص تكشف عن الآتي:

١-عُبّر عن الجمع بين العوض والمعوّض منه بـ(البدل والمبدل منه) وهذا يضمر شعوراً أنَّ ثمَّة وشيجةً بينهما قوامها العموم والخصوص، قال ابن جني في (باب في الفرق بين البدل والعوض): ((فالبدل أعمُّ تصرفًا من العوض. فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضًا...))[123]

٢-إنّ حمل (فموان) ونظائرها على (قُطُنّ) ونظائرها فيه نظر؛ لأن الزيادة في (قُطُنّ) لا تخرج عن زيادة أصل من أصول الكلمة، على حين أنَّ (فَمَوان) توافر فيها جمع بين العوض والمعوّض منه، فلا وجه لهذا الحمل.

٣-هذه الرخصة-الضرورة-حملها ابن السراج على أنّها لغة ضعيفة، قال: ((ويجيءُ في الشعرِ لغةُ ضعيفةٌ علَى غيرِ هذَا قالوا: هذَانِ فموانِ ورأيتُ فموينِ...))[124]

٤-لا مشاحة أن توجيه الجمع بين العوض والمعوّض منه بالضرورة الشعرية لا يخرج عن إقامة الوزن؛ لأن الوزن العروضي لبيت الفرزدق السابق هو:

---

[119]() وردت هذه الكلمة في مصادر أخرى: خُبُنّ بالباء الموحدة.

[120]() شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ١١٨/٤.

[121]() البغداديات: ١٥٩، والبيت ينظر في: شرح اشعار الهذليين: ١٣٤٦/٣، وأمالي ابن الشجري: ٣٤٠/٢.

[122]() النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٨٩٨/٢.

[123]() الخصائص: ٧٣١.

[124]() الأصول في النحو: ٢٧٣/٣.

فَعُوْل | مَفَاعِيْلن | فَعُوْل | مَفَاعِلن

فَعُوْلن | مَفَاعِيلن | فَعُوْل | فَعُولن

فاذا حذفت الواو جرياً على القاعدة–عدم الجمع بين العوض والمعوّض منه–يصبح وزن التفعيلة الأخيرة من صدر البيت (فاعلن)، و(فاعلن) لا يأتي ضمن تفعيلات البحر الطويل، سواء أوقعت الزحافات والعلل في حشو البيت أم في عروضه وضربه.

الثاني: –جواز الجمع بين العوض والمعوض منه.

أشار ابن خالويه إلى أن الشاعر جمع بين العوض والمعوّض منه قال: ((ليس في كلام العرب: حرف حُذِفَ وعُوّض منه إلاّ حرفاً واحداً وهو قول الفرزدق أو غيره ... جمع بين الميم والواو، وإنَّما الأصل الواو ... فبعد أن أبدلوا الميم من الواو وجبَ أن يقولَ: فَمَان، فقال: فَمَوَان.))[١٢٥]

ونقل ابن جني رأياً مفاده أنَّ الشاعر جمع بين العوض والمعوّض منه؛ لأنَّ الكلمة أصابها إجحاف: ((وإذا كانت الميم بدلًا من الواو التي هي عين؛ فكيف جاز له الجمع بينهما؟ فالجواب: أن أبا علي حكى لنا عن أبي بكر وأبي إسحاق أنهما ذهبا إلى أن الشاعر جمع بين العوض والمعوض عنه؛ لأن الكلمة مجهورة منقوصة.))[١٢٦] وقال : ((ومثله مما جُمع فيه بين العوِض والمعوّض منه في العين ما ذهب إليه أبو إسحاق وأبو بكر في قول الفرزدق ...))[١٢٧]

والحقيقة أنّ ابن السراج استدل بتحريك الحرف الثاني عن الإضافة: فَم ← فَمِيّ، بتحريكه في (فَمَوَان) قال: ((ولو جَاءَ مِنْ هذَا اسمٌ منقوصٌ وبانَ لكَ أَنهُ فِعْلُ لحركتَ العينَ إذَا أَضفتهُ وفَمٌ إذَا شئتَ قلتَ: فَمِيٌّ لأَنَّهم قَالوا: فَمَوانٍ ولَو لَم يقولوهُ لم يجزْ لأَنهُ لا ينبغي أَنْ يجمعَ بينَ العوضِ والمعوضِ وبينَ الحرفِ الذي عُوِّض فالميمُ إنّما جُعِلَتْ عوضًا مِنَ الواوِ إذا قلتَ: فُو زيدٍ.))[١٢٨]

وخلص إلى أنَّ الميم عوض من الهاء لا الواو: ((...والذي زينَ لهم عندي أَنْ قالوا: "فَمَوانٍ" أَنَّ هذا يعدُّ محذوفًا وهيَ الهاءُ يدلُّكَ عليهِ قولُكَ: تفوهتُ وأَفواهُ ...))[١٢٩]

والمتأمل في هذا النصّ يتحقق عنده أنَّ ابن السراج لا يعدَّها من باب الجمع بين العوض والمعوّض منه؛ لأنَّ الميم عوض عن الهاء المحذوفة. فيكون وزن كلمة (فَمَويهما): فَلَعيهما، وليس فَعَعَيْهما[١٣٠]

---

[125]() ليس في كلام العرب: ٢١٦–٢١٧.

[126]() سر صناعة الاعراب: ٩٣/٢.

[127]() الخصائص: ٧٣١.

[128]() الأصول في النحو: ٧٨/٣.

[129]() نفسه: ٧٨/٣.

[130]() ينظر الخصائص: ٧٣١.

بيد أنَّ ما يستدعي النظر وقوع حذفين في بنية الكلمة يتمثل في أنَّ لامها –الهاء–حذفت تشبيهاً لها بحروف اللين من جهتين هما: أنَّها خفية –عدم الوضوح لاتساع المخرج–، ووقوعها لاماً: ((حذف الهاء التي هي لام من فَوْه كما تحذف اللامات إذا كُنَّ ياءات أو واوات، وإنَّما وافقت الهاء حروف اللين في هذا لما فيها من الخفاء ...))[١٣١]، وان عينها حذفت وعوّض منها الصامت الصحيح الميم فصارت: فَمْ، ولعلَّ هذه الكثرة من من الحذف هو ما عبّر عنه بـ(الإجحاف).

الثالث: إنَّ الساقط من البنية هو الواو، ويمكن تقسيم هذا التوجيه على تصورين هما:

آ–إنَّ الميم بدل من الهاء، وأنَّ المحذوف من الأصل (فم) الواو، قال السيرافي: ((وقال بعضهم إنَّ الميم بدل من الهاء وإن الساقط من فم هو الواو فلذلك ردّها ...))[١٣٢]

قال الأعلم الشنتمري: ((وقال بعضهم: إنَّ الميم بدل من الهاء وان الساقط من (فم) هو الواو فلذلك ردّها.))[١٣٣]

وما جاء في هذين النصين به حاجة إلى وقفة؛ لأنَّ الأصل المفترض للبنية وفق هذا التصور يضعنا أمام صورة لا تخلو من التعسف الذي امتدّ عن الابدال بين الميم والهاء–فوم–.

ب–إنَّ الساقط من بنات الحرفين إذا كان أخيراً هو الواو، قال السيرافي: ((ويجوز أن يكون لما كان الساقط من بنات الحرفين إذا كان أخيراً فالأغلب أن يكون واواً؛ لأنَّه رأى فماً على حرفين.))[١٣٤]

واتكأ الاعلم الشنتمري الى ما قاله السيرافي، فقال: ((ويجوز أن يكون لمّا كان الساقط من بنات الحرفين إذا كان أخيراً الأغلب ان يكون واواً لأنَّه، أي الفم على حرفين...))[١٣٥]

ونود أن نقف على ما ذُكر بنقاط هي:

١–احتفت هذه النصوص بالساقط من البنية أكثر من احتفائها بأصل البنية.

٢–إنَّ التصور الثاني عامل الواو على أنّها لام الكلمة: ((كان أخيراً))، وهذا يشكل مخالفة لما اشتهر في المدونة الصرفية، من أنّها عين الكلمة، يعضد هذا جمعها على: أَفْوَاه، وتصغيرها على: فُوَيْه[١٣٦]، قال سيبويه: (((وأَمَّا فَمٌ فقد ذهب من أصله حرفان؛ لأنَّه كان أصله فَوْهٌ ...))[١٣٧]

الرابع: التعاقب في لام البنية: تلمّس أبو علي الفارسي توجيهاً لارتكاب هذا الجمع بين العوض والمعوَّض منه وهو أن يتعاقب على لامها حرفان هما: الواو، والهاء: ((وأجاز أبو علي أيضاً فيه وجهًا آخر، وهو أن تكون

---

[131]() التعليقة على كتاب سيبويه: ١٩٢/٣، وينظر: شرح أبي علي الفارسي على كتاب سيبويه: ٨٧/٢.

[132]() شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ١١٨/٤.

[133]() النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٨٩٨/٢.

[134]() شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ١١٨/٤.

[135]() النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٨٩٨/٢.

[136]() ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): ٦٧/١٠.

[137]() كتاب سيبويه: ٣٦٥/٣، وينظر: البغداديات: ١٤٩، والمخصص: مج ١/س١: ١٣٤.

الواو في "فمويهما" لامًا في موضع الهاء من أفواه، وتكون الكلمة تعتقب عليها لامان هاء مرة وواو أخرى؛ فيجرى هذا مجرى سنة، وعِضة ...))[١٣٨]

ولا غرو أنَّ هذا التوصيف لم يمنح صفة الشهرة؛ لأنَّه لم يشتهر أنَّ (فَماً) مما تكون لامها على أكثر من حرف.

الخامس: –إنَّ الميم بدل من الواو، وإنَّ الواو بدل من الهاء، وهذا التوجيه ممّا تفرّد به أبو علي الفارسي، وقال: ((قوله: فَمَوَيْهما. الميم بدل من الواو، لأنهما جميعاً من الشَّفَة. والواو بدل من الهاء، فخفاء الواو للينها، ولأن الميم خفيّة مثلها...))[١٣٩]

وقال في موضع آخر: ((فإنَّه قيل: إنَّه أبدل من العين الذي هو واوٌ الميم، كما تبدل منه في الافراد، ثمَّ أبدل من الهاء التي هي لامٌ الواو، وبدل الواو من الهاء غير بعيد ...))[١٤٠]

لا ريب أنَّ هذا التوجيه ليس بالمرضي؛ لأنَّه قد توالى إعلالان على بنية ثلاثية، وتوالي إعلالين يمثل كراهة يجب أن تجتنب: ((فجمعوا على الكلمة: قلب العين ألفاً، وقلب اللام همزة –ماء–، وهذا مكروه وعليه أكثر الاقاويل ...))[١٤١]، وما يزيد من هذه الكراهة أنّ الاعلالين من جنس واحد –الإعلال بالقلب– : ((تولي إعلالين إجحاف، فينبغي أن يتجنب على الاطلاق فاستمر اجتنابه إذا كان الإعلال متفقاً كما يكون في(الهوى) ...))[١٤٢]

يفهم من هذا التوصيف الآتـي: أنَّ الأصل فيه:

فَـوْه
↓
فمـــه
↓
فمـــو

ويبدو أنَّ العلّة من هذه التحولات هي علَّة غائية قوامها ما يقيم هذه البنية من التحولات تصيب الصوامت، لتتساوق مع الواقع اللغوي المحكوم بدائرة: فَمَوَان، وفَمَوَيْهما.

لا مندوحة لنا عن القول إنَّ هذه التوجيهات لا تخلو من التكلّف الظاهر في بعضها، وأنَّ التوجيه القائم على الضرورة يضمر توجيهاً آخر شاع في مقولاتهم هو عدم الجمع بين العوض والمعوّض منه.

ومهما يكن أمر، فإنَّ الجمع بين العوض والمعوّض في: فَمَوَيْهما، لا محيص عنه، ومما يؤنس به هنا أنَّه تحقق في بنية اسميّة.

---

[138]() سر صناعة الاعراب: ٢/٩٣.

[139]() التعليقة: ٣/١٩٤، وينظر: شرح أبي علي الفارسي على كتاب سيبويه: ٢/٨٨.

[140]() البغداديات: ١٥٨.

[141]() المنصف: ٢/١٤٥، وينظر: كراهة توالي إعلالين: ٩–١٥.

[142]() شرح الكافية الشافية: ٤/٢١٣١، وينظر: كراهة تولي إعلالين: ١٨–١٩.

الثـــالثة: –الجمع بين العوض والمعوّض منه على مستوى الصوائت والصوامت: –

آ–تصغير المبهمات (الـذي، والـتي): –

جوَّز المتقدمون تصغير الأسماء غير المتمكنة على نحو يخالف فيه تصغير الأسماء المتمكنة وذلك بأن يترك أولهما على ما كان عليه قبل التصغير، ويعوّض من الضم الذي في أوله بألفٍ مزيدة في آخره، قال سيبويه في باب (هذا باب تحقير الأسماء المبهمة): ((اعلم أن التحقير يضم أوائل إلا هذه الأسماء، فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقّر؛ وذلك لأنَّ لها نحواً في الكلام ليس لغيرها ... فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها.))[١٤٣]

وصرّح السيرافي بأنَّ الألف عوض من الضمّ الذي هو علامة التصغير، قال: ((... وزادوا في آخره ألفا عوضا من الضم الذي هو علامة التصغير في أوله...))[١٤٤]

والمخالفة المتحققة في هذا الضرب من التصغير تكمن في إجراءين هما: الأول: ترك أوله على حاله من الحركة (عدم الضمّ)، والآخـر: زيادة الالف عوضاً عمّا فاته من ضمّ أوله.

والجمع بين العوض والمعوَّض منه يتحقق في تصغيرها على (اللُّذَيَّا، و اللُّتَيَّا) بضمّ الحرف الأول، وزيادة الالف في آخره.

يبدو أنّ حيناً من الدهر قد مرّ على عدم الاتفاق في نسبةِ هذا الجمع ويمكن تقسيمه على الآتي: –

آ–نسبته إلى الاخفش (ت٢١٥هـ): –

كشفت المدونة الصرفية عن أنَّ ابن خالويه نسب إلى الاخفش الأوسط أنَّه أجاز تصغيرها على ((اللُّذَيَّا، واللُّتَيَّا)، قال ابن عقيل (ت٧٦٩هـ): ((... وقال ابن خالويه: أجمع النحويون على فتح اللام في اللَّتيَّا، إلّا الأخفش، فإنَّه أجاز اللُّتيَّا.))[١٤٥]

وقال أبو حيان: ((وقال ابن خالويه: أجمع النحويون على فتح اللام في اللَّتيَّا إلاّ الأخفش، فإنّه أجاز اللُتَيَّا بالضمّ ...))[١٤٦]

وبمثل هذا قال السيوطي: ((قال ابن خالويه: أجمع النحويون على فتح اللام في تصغير اللَّتيَّا إلّا الأخفش، فإنّه أجاز اللُّتَيَّا بالضمّ))[١٤٧]

ب–أنَّــها لهجــة:

---

[143]() كتاب سيبويه: ٤٨٧/٣، وينظر: الأصول في النحو: ٥٧/٣.

[144]() شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٢٢٧/٤، وينظر: التكملة: ٥١٦، والمقتصد في شرح التكملة: ١٠٤٩/٢.

[145]() المساعد: ٥٢٩/٣.

[146]() ارتشاف الضرب: ٣٩٣/١، وينظر: شرح التسهيل (المرادي): ٨٧٥/٢.

[147]() الاشباه والنظائر: ٢٨/٥–٢٩، وينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: ٢٣٥.

قال ابن مالك: ((... وضمّ لام (اللُّذَيّا) و (اللُّتَيَا) لُغَيّة.))[١٤٨]، وفي قوله: (... لُغيّة ...)) يضمر شعوراً أنّها مستعملة على نحو قليل، ولعلّ هذا الأمر دفع ابن عقيل إلى عدّها شاذة قال: ((... أو يقال: إنّ هذا شذوذ...))[١٤٩]، وإلى مثل هذا ذهب ناظر الجيش (ت٧٥٨هـ): ((... وقول اللُّذَيَّا واللُّتيَّا بضم لامها لغة شاذة.))[١٥٠]

وأشار ابن يعيش إلى القياس في تصغير (الذي)و (التي) قال: ((وقد حُكي "اللُّذَيَّا"، و"اللُّتَيَّا" بضمّ الأوّل منهما. والأولُ أقيس –الَّذيا والَّتيا––؛ لأنّ هؤلاء يجمعون بين العوض والمعوَّض.))[١٥١]

ويظهر أنّه أراد بقوله: ((... أقيس ...))؛ لأنَّ ضمّ لاميهما خارج عن قياس تصغير المبهمات، ولأنّه وافق تصغير المتمكن[١٥٢]

وصرح الرضي أنَّ جمعاً بين العوض والمعوَّض قد تحقق قال: ((وقد حكى اللّذَيَّا واللُّتَيَّا بضم الأول جمعاً بين العوض والمعوض منه.))[١٥٣]

وثمّة توجيه للخروج من مشكل الجمع بين العوض والمعوّض ذكره أبو حيان جاء فيه: ((... وذلك دليل على أنَّ الالف ليست عوضاً من ضمّ الأول، إذ لا يجمع بين العوض والمعوّض منه.))[١٥٤]

ويمكن ردُّ هذا التوجيه أنّ الثابت في المدونة الصرفية أنَّ الالف عوض من الضمّة فلا يعدل عنه حتى يقوم ثبتٌ غيره.

ومهما يكن من أمرٍ فلا بدّ أن نعترف بورود هذا الضرب من الجمع في لغة، أو في إجازة عالم من علماء اللغة مثل الأخفش.

ومن آثار المقولة التوجيهية –عدم جواز الجمع بين العوض والمعوّض منه–أنّ هذا الجمع شكّل في عرف بعضهم لحناً، أو خطأً، قال ابن منظور (ت٧١١هـ): ((يقولون: بعد اللُّتَيَّا والتي، فيضمون اللام الثانية من اللَّتَيَّا وهو لحن وغلط، وصوابه: اللَّتَيَّا بفتح اللام؛ لأنَّ العرب خصَّت الذي والتي عند تصغيرها وتصغير أسماء الإشارة بإقرار فتحة أوائلها على صيغتها، بأن زادت ألفاً في آخرها عوضاً عن ضمّ أولها ...))[١٥٥]

قد يسمح ما مرَّ بالقول إنَّ التوجيه القائم على مقولة: ((... الالف ليست عوضاً من ضم الأول ...)) لم يقدّم لنا تفسيراً لغوياً لوجودها في آخر البنية، وهذا قد يفضي بنا إلى القول إنَّ تصغير: التي، والذي على: اللُّتَيَّا،

---

[148]() التسهيل: ٢٨٨.

[149]() المساعد: ٥٢٩/٣.

[150]() تمهيد القواعد: ٤٨٧٢/١٠.

[151]() شرح المفصل (ابن يعيش): ٢٥٤/٥.

[152]() ينظر: شرح تسهيل الفوائد (المرادي): ٨٧٥/٢.

[153]() شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢٨٨/١.

[154]() همع الهوامع: ١٥٠/٦.

[155]() تهذيب الخواص: ٢١٤.

واللُّذَيَّا، وقد رُعيت فيه الصيغة التصغيرية أكثر من القاعدة التوجيهية، ومن ثمّ كان الضم في أوائلهما، زيادة على أنّها محاولة لاطراد الصيغة التصغيرية على سنن واحدة.

وثمّة عدم اتفاق في حرف العوض يلحظ في المدونة الصرفية، إذ يرى الرضي أنَّ الياء هي العوض من الضمة قال: ((وأنا أرى أنه لما كان تصغير المبهمات على خلاف الأصل، كما ذكرنا، جُعِلَ عوض الضمة ياء، وأدغم فيها ياء التصغير، لئلا يستثقل اليآن، ولم يدغم في ياء التصغير لئلا يتحرك ياء التصغير التي لم تجر عادتها بالتحرك، فحصل في تصغير جميع المبهمات ياء مشددة: أولاهما ياء التصغير، والثانية عوض من الضمة، فاضطر إلى تحريك ياء العوض، فألزم تحريكها بالفتح، قصداً للخفة...))[١٥٦]

وهذا يعني اجتماع ثلاث ياءات هُنَّ:

الأولى: العوض عن الضمة في أول الاسم المتمكن، والثانية: ياء التصغير، والثالثة: الياء الموجودة في الأصل المكبّر هكذا: اللَّذَيِيْي.

ولربّما يحسن بنا الوقوف على بعض آراء الدرس الحديث الذي يذهب إلى أنّ الأصل في الاسم الموصول (الذي) هو (ذَيَ)، وذلك بلحاظ الأصل في اللغات السامية، قال بروكلمان: ((الأسماء الموصولة: أصلها في كلّ اللغات الساميّة، أسماء إشارة ... وفي اللغة الأدبية تستعمل الصيغة المؤكدة باللام، وأداة التعريف: الَّذي، والمؤنث (التي) ...))[١٥٧]

وكشف برجشتراسر عن طبيعة تكوينه قائلاً: ((وبقي الآن اسم الموصول، فأول عناصره لام التعريف، وثانيها لام التأكيد، وثالثا لها: (ذي) وهي هنا مذكرة، كما هي في: z é العبرية، على ما قلناه قبل، بخلافها في هذه. ومؤنثها: Tl المذكورة آنفاً ...))[١٥٨]

وهذا يعني أنَّ الأصل في: (اللذي) هو: ذَيَ، ويمكن توصيف ما حدث فيها أنَّ الياء تعرضت إلى نبر التضعيف فصارت: اللَّذَيَّ، ثمّ أطيل بالنطق بالصائت القصير (الفتحة) للياء المنبورة فصارت: اللَّذَيَّا هكذا:

ء ـَ ل ا ل ـَ ا ذ ـَ ي.

ء ـَ ل ا ل ـَ ا ذ ـَ ي ا ي ـَ.

ء ـَ ل ا ل ـَ ا ذ ـَ ي ا ي ـً. [١٥٩]

فالألف ليست عوضاً عن شيء، ولا إبدال للصائت القصير الضمة.

ب-الفعـل (أَسْطَـاعَ)-:

---

[156]() شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢٨٩/١.

[157]() فقه اللغات السامية: ٩١، وينظر: الكراهة اللغوية عند الرضي: ٢٠٧.

[158]() التطور النحوي للغة العربية: ٨٦.

[159]() ينظر: الكراهة اللغوية عند الرضي: ٢٠٧.

وردت لغات عدة في الفعل (أطاع) منها: أَسْطاع بقطع الهمزة[١٦٠]، إذ وجّهت على أنَّ السين عوض من ذهاب حركة عين الفعل، فالأصل فيها: أَطْوَع، نقلت حركة الواو (العين) إلى الحرف الساكن الصحيح الذي قبلها فصارت: أَطَوْع، فالواو متحركة في الأصل وما قبلها مفتوح الآن، قلبت هذه الواو ألفاً فصارت: أَطاع، ثمَّ زيدت السين عوضاً من ذهاب حركة العين فصارت: أَسْطَاع، قال سيبويه: ((ومن قال يُسْطيع فإنما زاد السين على أطاع يطيع، وجعلها عوضاً من سكون موضع العين.))[١٦١]، وقال في موضع آخر: ((وقولهم أسْطاع يُسْطيعُ وإنّما هي أطاع يُطيع، زادوا السينَ عوضا من ذهاب حركة العين من أَفْعَلَ.))[١٦٢]

ونُسب هذا الرأي إلى الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) قال الزجاج (ت٣١١هـ): ((... قال الخليل وسيبويه: زادوهما –أي السين– عِوضَاً من ذهاب حركة الواو، لأنَّ الأصل في أَطَاع: أَطْوَعَ ...))[١٦٣]

ولم يبتعد السيرافي عن هذا التوصيف، قال: ((أما أَسْطاع يُسطيع، فأصله أَطْوع يطوع، ومن حكم أفعل في الفعل، إذا كان موضع العين منه واوا أو ياء أن تلقى حركة العين على الفاء، فتقلب الواو ألفا والياء ألفا، كقولك " أَجَار يُجير وأَقام يُقيم "... فألقوا حركة الواو والياء على ما قبلهما، وقلبتا ألفين؛ فلهذا القياس وجب أن يقال في" أَطْوع " " أطاع "، ثم زادوا السين في " أطاع " عوضا من إلقاء حركة الواو على الطاء.))[١٦٤]

وأهمُّ ما تثيره هذه النصوص هو:

١–إنَّ نقل حركة الواو (العين) إلى الساكن الصحيح الذي قبلها لم يكن لعلة، إذ لم تذكر هذه النصوص علّةً لهذا النقل، ونحسب أنَّ العلّة هي غائية –قلب الواو ألفاً–.

٢–إنَّ النظر إلى الواو من جهتين –بحسب أصلها (متحركة)، وبحسب ما هي عليه الآن (ساكنة)–، لا يخلو من تكلّف، زيادة على اعتدادهم بالحركة العارضة–الفتحة التي على ما قبل الواو–وأثرها في التحول.

٣–توافر إعلالين على حرف واحد هما: إعلال بنقل الحركة، وقلب الواو ألفاً، وتوالي إعلالين على حرف واحد مكروه في العربية: ((... فلا تجمع على الحرف علّتان، فيلزمه حذف بعد حذف، واعتلال.))[١٦٥]

٤–إنَّ ما تصرّح به هذه النصوص هو زيادة السين، وانَّ المضي قدماً بهذه الزيادة يؤدي إلى تعذر وزن (أَسطاع)؛ لأنَّ أصلها (أَطوَع) على (أَفْعَل)، وزيادة السين الساكنة، يكون وزنها (أَسْفْعَل) فيتعذر النطق بالساكنين[١٦٦] –تجاور الصوامت–، ويمتاز هذا التجاور بأنَّه متلو بحركة هكذا: الأصل: ء ـَ س فـا ع ـَا ل

---

[160]() ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٨٣/١، ولسان العرب (طوع): ٢٤٢/٨، وعلم التصريف عند الإمام أبي البقاء العكبري: ١٨٢.

[161]() كتاب سيبويه: ٤٨٣/٤.

[162]() نفسه: ٢٥/١، وينظر: إعراب القرآن (النحاس): ٥١٩.

[163]() معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٥/٣.

[164]() شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ١٨٣/١، وينظر: ليس في كلام العرب: ١٠٤، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ١٣٢/١.

[165]() المقتضب: ٢٨٦/١، وينظر: كراهة توالي إعلالين في العربية: ٩–١٢.

[166]() ليس في كلام العرب: ١٠٤ هامش (١).

ـَ ، فبلحاظ الموقعية فإنّه تجاور بين صامتين هما (السين، والفاء) وبلحاظ المنطوق فهو تجاور بين ثلاثة صوامت هي (السين، والفاء، والعين).[١٦٧]

وهذا الرأي في (أَسْطَاع) قد غُضَّ منه؛ لأنَّ فيه جمعاً بين العوض والمعوَّض منه نقل ابن وَلاّد (ت٣٣٢هـ) عن المبرد أنَّه نعت الرأي بالغلط، قال: ((قال محمد: هذا غلط؛ لأنَّه لما كان العينُ قد طُرح حركتُها على الفاء، وإنَّما يُعوَّض من الحركة لو كانت ذهبت البتة.))[١٦٨]

وجاءت عبارة السيرافي أكثر وضوحاً قال: ((وقد طعن قوم على سيبويه في قوله: زادوا السين عوضا من ذهاب حركة العين، والعين هي الواو في " أطوع "؛ لأنها عين الفعل؛ فقالوا: الحركة ما ذهبت، وإنما ألقيت على ما قبلها.))[١٦٩]

ولم تختلف روح نصّ ابن جني عن نصّ السيرافي، إذ قال: ((وتعقب أبو العباس رحمه الله هذا القول فقال: إنما يعوض من الشيء إذا فقد وذهب، فأما إذا كان موجودا في اللفظ، فلا وجه للتعويض منه، وفتحة العين التي كانت في الواو قد نقلت إلى الطاء التي هي الفاء، ولم تعدم، وإنما نقلت، فلا وجه للعوض من شيء موجود غير مفقود.))[١٧٠]

وبمثل هذا قال ابن يعيش: ((وقد ردّه أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد، وقال: إنّما يُعوَّض من الشيء إذا كان معدومًا، والفتحةُ ههنا موجودة، وإنّما نُقلت من العين إلى الفاء، ولا معنى للتعويض عن شيء موجود، بل يكون جمعًا بين العوض والمُعوَّض، وهو ممتنعٌ.))[١٧١]

وقال ابن عصفور: ((وقد تَعقَّبَ المبرّدُ ذلك على سيبويه، فقال: إنَّما يُعوَّضُ من الشيء إذا فُقِدَ وذَهبَ. فأمَّا إذا كان موجودًا في اللفظ فلا. وحركة العين التي كانت في الواو موجودة في الطاء.))[١٧٢]

بقي شيء في هذا الجمع هو هل الجمع بين العوض والمعوّض منه منظور فيه الحرف فقط أو البنية كلها؟

ويبدو من نصوص الجمع أنّ المعوّل عليه البنية كلها لا جزءاً منها إذ خلص د. مصطفى شعبان إلى أنَّ معنى التعويض يشمل البنية: ((... فالتعويض على هذا يمكن تعريفه بأنَّه وضع عنصر موضع آخر بعد حذفه، دون تقييد بمكان، سواء أكان ذلك على مستوى البنية أم مستوى التركيب.))[١٧٣]

وصوّب ابن عصفور رأي سيبويه بقوله: ((والذي ذهب إليه سيبويه صحيحٌ ... وذلك أنَّ العين لمّا سَكنتْ تَوهَّنتْ لسكونها، وتَهيَّأت للحذف عند سكون اللاّم. وذلك في نحو: لم يُطِعْ وأَطِعْ وأَطَعْتُ. ففي هذا كلّه

---

[167]() ينظر: تجاور الصوامت: ٢٤.

[168]() الانتصار لسيبويه على المبرد: ٢٧٠.

[169]() شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ١٨٣/١، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١٣٢/١.

[170]() سر صناعة الاعراب: ٢١٣/١.

[171]() شرح المفصل (ابن يعيش): ١١/١٠، وينظر: شرح الملوكي: ٣٨٥.

[172]() الممتع: ٢٢٤/١.

[173]() التعويض في قضايا النحو: ٤٥.

قد حُذِفَتِ العينُ لالتقاء الساكنين. ولو كانت العين متحرّكةً لم تُحذف، بل كنتَ تقول: "لم يُطْوِعْ" و"أَطْوِعْ" و"أَطْوَعْتُ". فزيدت السينُ لتكونَ عوضاً من العين متى حُذِفَت.))[١٧٤]. إنَّ ما يسجل على هذا النصّ هو أنَّه لا يمكن حمل (أَطْوَعَ) على حالة سكون اللام (لم يُطِعْ)؛ لاختلاف الحالين إذ لا إلتقاء للساكنين متحقق في (أَطْوَعَ) حتى بعد نقل حركة الواو (العين)، وعلى العكس منها (لم أَطَوْعْ)، زيادة على أنَّ قوله: ((... فزيدت السينُ لتكونَ عوضاً من العين متى حُذِفَت ...)) فيه نظر بمخالفته للشائع من أنّ السين عوض من ذهاب حركة العين، وليس من ذهاب العين نفسها، وخلص في توجيهها إلى حملها على توصيفين هما: قبل حذف العين، وبعده، قال: ((وأمَّا قبل حذف العين فليست بعِوَضٍ، بل هي زائدة. فلذلك ينبغي أن يجعل "أَسْطاعَ" من قَبيل ما زيدت فيه السين، بالنظر إليه قبل الحذف. ومن جعل "أَسْطاع" من قَبيل ما السين فيه عِوَضٌ فبالنظر إلى الحذف.))[١٧٥]، وهذا الحمل لا ننزع إليه؛ لأنَّه لا حذف للعين في (أَسْطَاع)، فضلاً عن أنَّ تصوره هذا للسين زاد الأمر تعقيداً فماذا تُعدّ السين في (أَسْطَاع)؟

وما يمكن أن نخرج به من كلّ هذا أنَّ جمعاً بين العوض والمعوّض منه قد تحقق في (أَسْطَاع)، والذي سوغ هذا الجمع هو انَّ هذا الضرب من التعويض ليس بلازم، قال أبو علي الفارسي: ((... وليس هذا العوض بلازم، ألا ترى أنَّ ما كان نحوه لم يلزم هذا العوض ...))[١٧٦]، ووصفه ابن يعيش بالجائز قال: ((... وهذا تعويضُ جواز، لا تعويض وُجوب، فلذلك لا يلزم التعويضُ فيما كان مثله...))[١٧٧]

يفهم من هذا أنّه يحذف من بنية الكلمة حرف، ويعوض منه غيره، ويجوز في الموضع نفسه عدم التعويض[١٧٨]، وأكثر ما يكون هذا الضرب من التعويض في حروف المباني، فالتحقق يقتصر على صورة (أَسْطَاع) دون (أَطَاع).

لا ريب أن السين حرف ليس من حروف البنية الأصلية –عنصر خارجي زائد–جيء به للتعويض غير أنَّ تعويض الصائت بالصامت لا يتمتع بتحقق فسيح قال د. عبد الفتاح الحموز: ((... لأنه لم يعهد في لغتنا تعويض الحرف من الحركة إلا في ثلاث كلمات، هي: أَسْطَاع، وأَهْراق، وأَهْرَاح ...))[١٧٩]، وعدم الاعتياد هذا يرجع إلى التباين في طبيعتها الصوتية.[١٨٠]

---

[174]() الممتع: ١/٢٢٤–٢٢٥.

[175]() نفسه: ١/٢٢٥.

[176]() الحجة للقرّاء السبعة: ٥/١٧٩.

[177]() شرح المفصل (ابن يعيش): ١٠/١١.

[178]() ينظر: التعويض في قضايا النحو: ٥٨.

[179]() ظاهرة التعويض في العربية: ١٠٨.

[180]() ينظر: المنهج الصوتي: ١٦٨.

وقد يسمح ما مرّ بالقول إنَّ المعوّض يجب أن يكون من جنس المعوّض منه، بمعنى ان يكونا من الصوامت، او من الصوائت، هذه النظرة ليست قصيّة عن مفهوم الإبدال: ((ولكن من البعيد أن يصبح الصامت حركة، أو أن تصبح الحركة صامتاً، نظراً للتباين في طبيعتهما.))[١٨١]

[181]() نفسه: ١٦٨.

ثبت المصادر

- القرآن الكريم

أولاً: الكتب المطبوعة:-

- الاشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن السّيوطيّ (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- الاصول في النحو، محمد بن سهل بن السَّرَّاج (ت ٣١٦ هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتليّ، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩م.
- إعراب القرآن (ابن النحاس)، أحمد بن محمد بن النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، لبنان–بيروت، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.
- الإقليد شرح المفصل، أحمد بن محمود الجَندي (ت٧٠٠هـ)، تحقيق: د. محمود أحمد لَته الدراويش، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.
- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات بن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ–١٩٩١م.
- الانتصار لسيبويه على المبرّد، أحمد بن محمد ٱبن ولاد (ت٣٣٢هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريون والكوفيون، عبد الرحمن بن محمد الانباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٨٠هـ–١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن احمد، جمال الدين ابن هشام (ت٧١٦هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المطبعة العصرية، لبنان–بيروت، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٣م.
- الايضاح في شرح المفصَّل، عثمان بن عمر بن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: د. موسى بنّاي العليليّ، مطبعة: العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
- بحر المحيط، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق: د. عبد الرزاق المهدي، ط١، دار إحياء التراث العربي، لبنان–بيروت، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.
- البغداديات، الحسن بن أحمد الفارسي، (أبو علي)، تحقيق: صلاح الدين عبد ٱللّه السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، عبد الله بن الحسين العكبري (أبو البقاء)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العتيمين، ط١، الدار اللبنانية، لبنان–بيروت، ١٤٣٣هـ–٢٠١١م.
- تجاور الصوامت في العربية، قراءةٌ أخرى، د. جواد كاظم عناد، المركز الثقافي العراقي، العراق–الديوانية، ٢٠٠٨م.
- التصريف العربي من خلال علو الأصوات الحديث، الطيّب البكوش، تونس، ١٩٧٣م.
- التطوّر النحوي للغة العربية، برجشتراسر، أخرجه وصحَّحه وعلّق عليه، د. رمضان عبد التوّاب، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن احمد، الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: عوض القوزي، ط١، مطابع الحسنيّ، الرياض، ١٩٩٦م.
- التعويض في قضايا النحو، مصطفى شعبان عبد الحميد، ط١ مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية ٢٠١٢م.
- التكملة، الحسن بن أحمد الفارسي (أبو علي)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب، لبنان–بيروت، ١٤٣١هـ–٢٠١٠م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف (ناضر الجيش) (ت٧٧٨هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر، و د. جابر محمد، و د. إبراهيم جمعة، و د. جابر السيد، و د. علي السنوسي، ود. محمد راغب، ط١، دار السلام، مصر، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.
- تهذيب الخواص من دُرَّة الغواص، جمال الدين بن مُكرّم بن منظور (ت٧١١هـ)، تحقيق: د. أحمد طه وهبة، ط١، دار النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠١١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، المرادي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١ دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٨م.
- حاشية ابن جماعة على شرح شافية ابن الحاجب للجاربردي، ط٣، عالم الكتب، بيروت –لبنان، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.
- حاشية الصبَّان على شرح الأشمونيّ، محمد بن علي الصبَّان (ت ١٢٠٦هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، ط١، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٠م.

- الحجة للقرّاء السبعة، الحسن بن عبد الغفار الفارسي (أبو علي)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط٢، دار المأمون للتراث، بيروت، ودمشق، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- الخصائص، عثمان بن جنِّي، تح: محمّد علي النَّجَّار، ط/٢، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٢م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين بن يوسف (السمين الحلبي) (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، د. جاد مخلوف جاد، د. زكريا عبد المجيد النوتي، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- سر صناعة الإعراب، عثمان ابن جنِّي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاته، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شرح أبي علي الفارسي على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد الفارسي (أبو علي)، تحقيق: محمد بن يوسف القاضي، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠١٦م.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكريّ، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، مراجعه: محمود محمد شاكر، دار العروبة ومطبعة المدني للنشر، القاهرة (د.ت).
- شرح التسهيل الفوائد (المرادي)، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد عبد النبي محمد، مكتبة جزيرة الورد، ومكتبة الإيمان، مصر، ٢٠٠٧م.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهريّ (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- شرح التصريف، عمر بن ثابت الثمانيني(ت٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، ط١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكّة المكرمة، (د.ت).
- شرح المفصَّل، موفق الدين يعيش بن علي، ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: ايميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ،١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- شرح الملوكي في التصريف، موفق الدين يعيش بن علي، ابن يعيش، تحقيق: د. محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي، ط٢، دار الكتب والوثائق القومية،١٤٣٥هـ-٢٠١٣م.

- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ط١، عالم الكتب، لبنان–بيروت، ١٤١٩هـ–١٩٩٩م.
- شرح ديوان الفرزدق، تحقيق: إليحاوي، دار الكتاب اللبناني للنشر، بيروت، ط١/١٩٨٣.
- شرح ديوان عنترة بن شداد العبسي، بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: د.مجيد طرادن، ط١ دار الكتاب العربي، لبنان–بيروت، ١٩٩٢م.
- شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي)، أحمد بن الحسن، (الجاربرديّ)، (ت ٧٤٦ هـ) مجموعة الشافية، ط٣، عالم الكتب، بيروت،١٤٠٤هـ–١٩٨٤.
- شرح شافية ابن الحاجب (الرضي)، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذيّ، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)
- شرح شافية ابن الحاجب (النظام)، الحسن بن محمد النيسابوريّ (ت٨٥٠هـ)، تحقيق: علي الشملاوي، ط١، شركة شمس المشرق، لبنان–بيروت، ١٤١٢هـ–١٩٩٢م.
- شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي)، الخَضْر اليزديّ (اتمه٧٢٠هـ) تحقيق: د. حسن أحمد العثمان، ط١، منشورات ذوي القُربى، إيران –قُم، ١٤٣٣هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب (نقره كار)، جمال الدين بن محمد الحسيني (ت٨٠٠هـ)، مجموعة الشافية، ط٣، عالم الكتب، لبنان–بيروت، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافيّ (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨ م.
- ضرائر الشعر، علي بن مؤمن بن محمد (ابن عصفور)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، لبنان–بيروت.
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د. أحمد عفيفي، ط١، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م.
- ظاهرة التعويض في العربية، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، ط١، دار عمَّار، عمَّان،١٩٨٧م.
- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، د. حسين عباس الرفايعة، ط١، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٦م.

- فقه اللغات السّاميّة، كارل بروكلمان، ترجمة: د. رمضان عبد التوّاب، مطبعة: جامعة الرياض، السعودية، ١٩٧٧م.
- الكافية في شرح الشافية، محمود بن محمد بن علي الساكناني (ت٧٣٤هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد بن مبارك، جامعة الامام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، ١٤١٧هـ-١٤١٨هـ.
- كتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١٢، دار الجيل للطباعة، القاهرة، ١٩٨٢م.
- كراهة توالي إعلالين، د. شكران حمد شلاكة، ط١، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، ٢٠١٧م.
- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم، ط٣، دار صادر، بيروت،١٤١٤ هـ.
- ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي المفضل بن الحسن، الطبرسي (ت٥٤٨هـ)، بيروت ١٣٧٩هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عطية الاندلسي (ت٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- المخصص، علي بن إسماعيل الاندلسي (ابن سيده)، (ت٤٥٨هـ)، المكتب التجاري، لبنان-بيروت.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى-مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
- مسائل خلافية في النحو عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيغ، ط١، دار الفكر بدمشق، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ، الزجّاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- المقتصد في شرح التكملة، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله الدرويش، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المقتضب، محمد بن يزيد (المبرد)(ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضَيمة، مطابع الاهرام، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، (ابن عصفور) (٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦م.
- المناهج الكافية في شرح الشافية زكريا الانصاري الشافعي (ت٩٢٦هـ)، مجموعة الشافية، ط٣، عالم الكتب، لبنان-بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- المنصف شرح كتاب التصريف، عثمان بن جنِّي (ت٣٩٢هـ)، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، مطبعة: مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٤م.
- المنهج السالك إلى ألفية ٱبن مالك، علي بن محمد الاشموني (ت٩٢٩هـ)، تحقيق: محمد محييي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، لبنان-بيروت، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.
- موانع الإعلال في العربية، علاء صالح عبيد، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ٢٠١٦م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، يوسف بن سليمان بن عيسى، (الاعلم الشنتمري)(ت٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط١، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطيّ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الشركة الدولية للطباعة، القاهرةن ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

ثانياً: الرسائل والاطاريح:-

- الكراهة اللغوية عند الرضي الاستراباذي (ت٦٨٨هـ) في شرحيه على الشافية والكافية، حيدر نجم عبد زيارة، كلية الآداب/ جامعة القادسية، ٢٠١٦م.

Establish sources

- **Koran Kreem**

First: printed books: -

- Similarities and isotopes in grammar, Jalal al-Din Abd al-Rahman al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Dr. Abdel-Aal Salem Makram, 3rd Edition, The World of Books, Cairo, 2003 AD.
- Fundamentals in grammar, Muhammad bin Sahl bin Al-Sarraj (d. 316 AH), ed .: Dr. Abdul-Hussein Al-Fattli, 4th floor, The Resala Foundation, Beirut, 1999 AD.
- The translation of the Qur'an (Ibn al-Nahhas), Ahmed bin Muhammad bin al-Nahhas (d. 338 AH), edited by: Dr. Zuhair Ghazi Zahid, 2nd Edition, The World of Books, Lebanon-Beirut, 1429 AH -2008 AD.
- Al-Eqlid Sharh Al-Mufsal, Ahmad bin Mahmoud Al-Jundi (d. 700 AH), edited by: Dr. Mahmoud Ahmed Leh Al-Darwish, 1st floor, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Kingdom of Saudi Arabia, 1423 AH -2002 AD.
- Amali Ibn Al-Shajri, Diaa Al-Din Abu Al-Saadat Bin Al-Shajri (d.542 AH), verified by: Dr. Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, 1st floor, Al-Khanji Library, Cairo, 1413 AH -1991 AD.
- The victory of Sibawayh over the radiator, Ahmed bin Muhammad Ibn Walad (d. 332 AH), investigation by: Dr. Zuhair Abdul Mohsen Sultan, 1st floor, Al-Resala Foundation, Beirut, 1416 AH -1996 AD.
- Equity in matters of disagreement between the Basrians and the Kufians, Abd al-Rahman bin Muhammad al-Anbari, edited by: Muhammad Muhi al-Din Abd al-Hamid, 4th edition, al-Saada Press, Cairo, 1380 AH -1961 CE.
- He explained the tracts to Millennium Ibn Malik, Abdullah bin Yusuf bin Ahmed, Jamal al-Din Ibn Hisham (d. 716 AH), edited by: Muhammad Muhi al-Din Abd al-Hamid, The Modern Press, Lebanon-Beirut, 1423 AH-2003 CE.
- The explanation in Sharh al-Mufassal, Othman bin Omar bin al-Hajib (d.646 AH), edited by: Dr. Musa Bannai Al-Ali, Press: Al-Ani, Baghdad, 1982 AD.
- Bahr Al Muheet, Muhammad bin Yusuf bin Hayyan Al-Andalusi (d.745 AH), verified by: Dr. Abdul Razzaq Al-Mahdi, 1st Edition, House of Revival of Arab Heritage, Lebanon-Beirut, 1423 AH -2002 AD.
- Al-Baghdadiyat, Al-Hasan Bin Ahmad Al-Farsi, (Abu Ali), edited by: Salah Al-Din Abdullah Al-Senkawi, Al-Ani Press, Baghdad, 1983 AD.
- Explaining the doctrines of the Basrian and Kufian grammarians, Abdullah bin Al-Hussein Al-Akbari (Abu Al-stay), edited by: Abd al-Rahman bin Suleiman Al-Atimin, 1st Edition, Lebanese House, Lebanon-Beirut, 1433 AH-2011 AD.
- Adjacent to silences in Arabic, another reading, d. Jawad Kazem Enad, Iraqi Cultural Center, Iraq-Diwaniyah, 2008.
- Arabic Conjugation through the Loudness of Modern Voices, Al-Tayeb Al-Bakoush, Tunisia, 1973 AD.
- The grammatical development of the Arabic language, Bergstreser, directed, corrected and commented on by Dr. Ramadan Abdel Tawab, 2nd floor, Al-Khanji Library, Cairo, 1414 AH -1994 AD.
- Commentary on Sebway's book, Abu Ali al-Hassan bin Ahmed, al-Farsi (d. 377 AH), edited by: Awad al-Qawzi, 1st Edition, Al-Hasani Press, Riyadh, 1996 AD.
- Compensation in Grammar Cases, Mustafa Shaaban Abdel Hamid, 1st Edition, Horus International Foundation, Alexandria 2012 AD.

- Al-Tawkeela, Al-Hassan bin Ahmed Al-Farsi (Abu Ali), edited by: Dr. Kazem Bahr Al-Murjan, 2nd Edition, Book World, Lebanon-Beirut, 1431 AH-2010 AD.
- Preface to the rules with an explanation of facilitating benefits, Muhammad bin Yusuf (Nader Al-Jaysh) (d. Ali Mohammed Fakher, and Dr. Jaber Mohammed, and Dr. Ibrahim Jumaa, and Dr. Jaber Al-Sayed, and Dr. Ali Al-Senussi, and Dr. Muhammad Ragheb, 1st floor, Dar Al-Salam, Egypt, 1428 AH-2007 AD.
- Tahdheeb Al-Khawas from Durrat Al-Ghawas, Jamal al-Din bin Mukarram bin Manzur (d. 711 AH), edited by: Dr. Ahmed Taha Wahba, 1st Edition, University Publishing House, Cairo, 2011 AD.
- Clarification of the objectives and paths by explaining the Fiyya Ibn Malik, Abu Muhammad Badr al-Din Hasan Ibn Qasim, Al-Muradi (d. 749 AH), Explanation and investigation: Abd al-Rahman Ali Suleiman, 1st Edition, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1428 AH -2008 AD.
- Ibn Jama`ah's commentary on Sharh Shafia Ibn Al-Hajeb by Al-Jarberdi, 3rd Edition, The World of Books, Beirut-Lebanon, 1404 AH-1984AD.
- Al-Sabban’s commentary on Sharh Al-Ashmouni, Muhammad bin Ali Al-Sabban (d.1206 AH), edited by: Mahmoud bin Al-Jamil, 1st Edition, Al-Safa Library, Cairo, 1423-2000 AD.
- Al-Hujjah for the Seven Reciters, Al-Hasan Bin Abd Al-Ghaffar Al-Farsi (Abu Ali), edited by: Badr Al-Din Qahwaji and Basheer Jouejati, 2nd Edition, Dar Al-Mamoun Heritage, Beirut and Damascus, 1413 AH -1993 AD
- Characteristics, Othman Bin Jinni, U: Muhammad Ali Al-Najjar, ed / 2, Arab Book House, Cairo, 1952 AD.
- Al-Dur preserved in the science of the hidden book, Shihab al-Din bin Yusuf (al-Samin al-Halabi) (d. Gad Makhlouf, Gad, Dr. Zakaria Abdel-Majid Al-Nouti, 1st ed., Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Lebanon-Beirut, 1414 AH -19994AD.
- The secret of making the syntax, Othman Ibn Jinni, edited by: Muhammad Hassan Muhammad Hassan Ismail and Ahmed Rushdi Shehata, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 1421 AH-2000 AD.
- Explanation of Abu Ali Al-Farsi on Sebway’s Book, Al-Hassan Bin Ahmed Al-Farsi (Abu Ali), edited by: Muhammad bin Yusuf Al-Qadi, 1st Edition, Religious Culture Library, Cairo, 2016 AD.
- Explanation of the poems of Al-Hudhalin, the work of Abu Saeed Al-Hassan bin Al-Hussein Al-Sukkar, edited by: Abd Al-Sattar Ahmed Farraj, your references: Mahmoud Muhammad Shaker, Al-Orouba House and Al-Madani Press for Publishing, Cairo (dt).
- Explanation of Facilitation, Benefits (Al-Muradi), Al-Hassan Bin Qasim Al-Muradi (d. 749 AH), edited by: Muhammad Abdul-Nabi Muhammad, Island of Roses Library, and Al-Iman Library, Egypt, 2007 AD.
- Explanation of the statement on clarification, Khalid bin Abdullah Al-Azhari (d. 905 AH), edited by: Muhammad Basil Uyun Al-Soud, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 2000 AD
- Explanation of Al-Tasrif, Omar bin Thabit Al-Takhiny (d. 442 AH), verified by: Dr. Ibrahim bin Sulaiman Al-Baimi, 1st floor, Al-Rashed Library, Riyadh, 1419 AH -1999 AD.
- Sharh al-Kafiyyah al-Shifa, Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah Ibn Malik (d. 672 AH), edited by: Dr. Abdel Moneim Haridi, 1st floor, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Makkah Al-Mukarramah, (dt).

- Al-Mufassal Explanation, Mowafak Al-Din Yaish bin Ali, Ibn Yaish (d.643 AH), edited by: Badi Ya'qub's Email, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 1422 AH-2001 AD
- Explanation of al-Malouki in al-Tasrif, Mowafak al-Din Yaish bin Ali, Ibn Yaish, investigation by: Dr. Muhammad Hussain Abdul-Aziz Al-Mahrasawi, 2nd Edition, House of National Books and Archives, 2013-2013.
- Explanation of the Camel Al-Zajeey (Al-Sharh Al-Kabeer), Ali bin Mu'min bin Muhammad bin Asfour Al-Ashbili (d.669 AH), edited by: Dr. Saheb Abu Jinnah, 1st floor, The World of Books, Lebanon-Beirut, 1419 AH -1999 AD.
- Explanation of Divan Al Farazdaq, edited by: Eliawi, Lebanese Book House for Publishing, Beirut, 1st Edition / 1983.
- Explanation of the office of Antara bin Shaddad Al-Absi, with the explanation of Al-Khatib Al-Tabrizi, edited by: Dr. Majid Tarraden, 1st Edition, Dar Al-Kitaab Al-Arabi, Lebanon-Beirut, 1992 AD.
- Sharh Shafia Ibn Al-Hajeb (Al-Jarbardi), Ahmad Ibn Al-Hassan, (Al-Jarbardi), (d.746 AH) Al-Shafia Group, 3rd Edition, Alam Al-Kutub, Beirut, 1404 AH-1984.
- Sharh Shafia Ibn Al-Hajeb (Al-Radhi), Radhi Al-Din Muhammad Ibn Al-Hassan Al-Astrabadhi, edited by: Muhammad Nour Al-Hassan, Muhammad Al-Zafzaf, and Muhammad Muhyiddin Abdel-Hamid, Dar Al-Kotob Al-Alami, Beirut, (d.
- Sharh Shafia Ibn Al-Hajeb (The System), Al-Hassan Bin Muhammad Al-Nisabouri (d.850 AH), edited by: Ali Al-Shamlawi, 1st Edition, Shams Al-Mashriq Company, Lebanon-Beirut, 1412-1992 AD.
- Sharh Shafia Ibn al-Hajib (Al-Yazdi), Al-Khader Al-Yazidi (completed 720 AH), edited by: Dr. Hassan Ahmad Al-Othman, First Edition, Relatives Publications, Iran - Qom, 1433 AH
- • Sharh Shafia Ibn al-Hajib (Naqra Kar), Jamal al-Din bin Muhammad al-Husseini (d. 800 AH), Shafia Group, 3rd Edition, The World of Books, Lebanon-Beirut, 1404 AH-1984AD.
- • Explanation of Sibawayh's book, Abu Sa`id al-Hasan bin Abdullah al-Serafi (d. 368 AH), edited by: Ahmad Hassan Mahdali and Ali Sayed Ali, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 2008 AD
- • Dhairir Poetry, Ali bin Mu'min bin Muhammad (Ibn Asfour), investigation by: Mr. Ibrahim Muhammad, Dar Al-Andalus, Lebanon-Beirut.
- • The phenomenon of dilution in Arabic grammar, d. Ahmed Afifi, 1st floor, Egyptian Lebanese House, Cairo, 1417 A.H. -1996 A.D.
- • The phenomenon of compensation in Arabic, d. Abd Al-Fattah Ahmad Al-Hamouz, 1st floor, Dar Ammar, Amman, 1987 AD.
- • the phenomenon of anomalies in the Arab exchange, d. Hussein Abbas Al-Rafayaah, 1st floor, Jarir House for Publishing and Distribution, Amman, 2006-2006 AD.
- • The Jurisprudence of Semitic Languages, Karl Brockelmann, translated by: Dr. Ramadan Abdul-Tawab, Press: University of Riyadh, Saudi Arabia, 1977 AD.
- • Al-Kafiya in Sharh Al-Shafia, Mahmoud bin Muhammad bin Ali al-Sakanani (d. 734 AH), study and investigation: Abdullah bin Muhammad bin Mubarak, Imam Muhammad bin Saud University, Saudi Arabia, 1417-1418 AH.
- • Book, Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman (d.180 AH), edited by: Abd al-Salam Haroun, 12th ed., Dar Al-Jeel Printing Press, Cairo, 1982 AD.

- The hatred of succession Ealin, d. Shukran Hamad Shalaka, 1st floor, Niebuhr House for Printing, Publishing and Distribution, Iraq, 2017.
- Lisan al-Arab, Ibn Manzur, Muhammad bin Makram, 3rd Edition, Dar Sader, Beirut, 1414 AH.
- Not in the words of the Arabs, Al-Hussein bin Ahmed bin Khalawyeh (d. 370 AH), edited by: Ahmad Abd Al-Ghafoor Attar, 2nd Edition, Dar Al-Alam for the Millions, Beirut, 1399 AH-1979 AD.
- Majma 'al-Bayan fi Interpretation of the Qur'an, Abu Ali al-Mudhaid ibn al-Hasan, al-Tabarsi (d.548 AH), Beirut 1379 AH.
- The brief editor in the interpretation of the dear book, Abdul-Haq bin Ghaleb bin Attia Al-Andalusi (d.546 AH), edited by: Abd al-Salam Abd al-Shafi Muhammad, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Lebanon-Beirut, 1422 AH-2001 AD.
- Al-Mohassan, Ali bin Ismail Al-Andalusi (Ibn Sidah), (d. 458 AH), Commercial Office, Lebanon-Beirut.
- Assistant to facilitate benefits, Bahaa Al-Din bin Aqeel (d.769 AH), edited by: Dr. Muhammad Kamil Barakat, Umm Al-Qura University - Center for Research and Revival of Islamic Heritage, Kingdom of Saudi Arabia, 1405 AH -1984 AD.
- Controversial issues in grammar Abdullah bin Al-Hussein Al-Akbari (d.616 AH), edited by: Dr. Abdel-Fattah Selim, Literature Library, Cairo, 1425 AH -2004 AD.
- The phonetic term in Arabic studies, d. Abdul Aziz Al-Sogag, 1st Edition, Dar Al-Fikr, Damascus, 1427 AH-2007 AD.
- The meanings of the Qur'an and its translation by Abu Ishaq Ibrahim bin Al-Sirri, Al-Zajaj (d. 311 AH), edited by: Dr. Abdul-Jalil Abdo Shalabi, 1st Edition, The World of Books, Beirut, 1408 AH -1988 AD.
- Al-Muqtasid in Explaining Al-Tkmilah, Abd al-Qaher bin Abd al-Rahman al-Jarjani (d. 471 AH), edited by: Dr. Ahmed bin Abdullah Al-Darwish, 1st floor, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Kingdom of Saudi Arabia, 2007-2007 AD.
- Al-Muqtatab, Muhammad Ibn Yazid (Al-Mabarad) (d. 285 AH), Under: Muhammad Abd al-Khaliq Adaymah, Al-Ahram Press, Cairo, 1415 AH -1994 CE.
- Al-Mumti 'Al-Kabeer fi Al-Tasrif, Ali bin Mu'min bin Muhammad, (Ibn Asfour) (669 AH), verified by: Dr. Fakhr El Din Qabawah, 1st floor, Lebanon Library, Beirut, 1996 AD.
- The Sufficient Curricula for Explaining the Shafia Zakaria Al-Ansari Al-Shafi'i (d. 926 AH), Al-Shafia Group, 3rd Edition, The World of Books, Lebanon-Beirut, 1404 AH-1984AD.
- Al-Munsif Sharh, Kitab al-Tasrif, Othman bin Jinni (d. 392 AH), translated by Ibrahim Mustafa and Abdullah Amin, 1st Edition, Press: Mustafa al-Babi al-Halabi, Egypt, 1954 AD.
- Al-Manhaj Al-Salik to the Millennium of Ibn Malik, Ali bin Muhammad Al-Ashmouni (d.929 AH), edited by: Muhammad Muhyiddin Abd Al-Hamid, 1st Edition, Arab Book House, Lebanon-Beirut, 1375 AH -1955 AD.
- Phonological Approach to the Arabic Structure, A New Vision in the Arab Exchange, Dr. Abdul Sabour Shaheen, The Resala Foundation, Beirut, 1980 AD.
- Contraindications to Adelaation in Arabia, Alaa Saleh Obaid, Dar Al-Radwan for Publishing and Distribution, Amman-Jordan, 2016.

الخاتمة

- AlNkt in the interpretation of Sebway's book, Yusuf bin Suleiman bin Issa, (Al-Alam Al-Shantamari) (d. 476 AH), edited by: Zuhair Abdul Mohsen Sultan, 1st Edition, Arab Organization for Education, Culture and Science, Kuwait, 1407 AH-1987AD.
- Hama AlHawama in Sherh Algwama , Abdul Rahman bin Abi Bakr As-Suyuti, Abdul-Aal Salem Makram, the International Company for Printing, Cairo, 1421 AH-2001 CE.

Second: Letters and theses: -

- The linguistic hatred of Al-Radhi Al-Astrabadi (d.688 A.H.) in his commentary on the Al-Shafea and the Al-Khafeya , Haidar Najim Abd Ziara, College of Arts / University of Al-Qadisiyah, 2016 AD.

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج لعلَّ من أهمها: –

١–أن تبني المقولة: امتناع اجتماع العوض والمعوض منه فيه نظر؛ لأنَّ الجمع بينهما متحقق في الأسماء وقد عُبّر عنه بـ: لا محيص عنه، زيادة على مصاديق أخرى وقف عندها البحث، وهذا يفضي إلى عدم اطّراد هذه القاعدة النظامية ولا سيما في الاستعمال.

٢–إنّ التحققات للجمع بين العوض والمعوّض تكشف أنّها كانت في معظمها في حروف المباني نحو: وجهة، وولدة، ووُعَيْدة، وشآميّ، وأُبْنَوِيّ وغيرها.

٣–كان التحقق الفسيح في الجمع بين العوض والمعوّض منه في هذا البحث هو تعويض الصامت بآخر من جنسه –الاتحاد في الجنس–، وقلّ تعويض الصائت بالصامت أو بالعكس.

٤–لا يؤيد البحث النظرة الجزئية في البنية للسماح بالقول بفناء الحركة أو عدم وجودها في نحو: أَسْطَاع، إذ إنَّ نقل الحركة لا يعني ذهابها أبداً، ومن ثمَّ كان الجمع قد تحقق.

٥–لا يمثل الجمع بين العوض والمعوّض ثقلاً متخلقاً عن هذا الجمع، بل خرج إلى أقرب ما يكون إلى: خرم القاعدة –اللُّذَيَا واللُّتَيَا–، أو ليس في الكلام –أسْفْعَل–، أو محاولة توجيهية.

٦–بدا لنا من استعمال النحويين أنَّ عدم الجمع بين العوض والمعوّض منه هو أقرب إلى الحكم منه إلى العلة، وإن كان شبيهاً بها.

٧–شكّل تحقق الجمع بين العوض والمعوّض في مصاديقه كلها خرقاً لسلطة اجماع النحاة الذي عُبَّر عنه بالممتنع أو بالاستحالة.

الهـــــــوامش